

# شمسنا الساطعة

تكميل لمعاني رسالة قمرنا العالي  
ورؤى صريحة في القضية العراقية المعاصرة  
مع دعوة لتعاقد الخطين الجهادي والسياسي  
وبيان وجوب اشتراك أهل السنة والجماعة في الانتخابات القادمة

الطبعة الأولى

رجب 1426 هـ / آب 2005 م

جزى الله خيراً من قرأ هذه الرسالة بإمعان  
وأعاد مطالعتها ثانية من أجل فهم لها أعمق  
ثم أعارها إلى إخوة له في الله  
ليطلعوا على فحواها المهمة وما فيها من توجيهات نافعة  
تبين المواقف الصحيحة اللائقة  
للتعامل مع حقائق القضية العراقية الحاضرة

## شمسنا الساطعة

□□ مثلما في قصص السنديباد العراقي وعلاء الدين البغدادي: وجد (بوش) التكاسي قنينةً قذفتها على الرمالِ أمواج المحيط السياسي، ففتحها وفرك الخاتم الذي في فمها فخرج مارداً عملاق زعم أنه ظل محبوساً تحت أنقال التحجيم ألفاً وأربعمائة سنة، وقال قولته التي شهرها أدبُ ألفِ ليلة: شبيك ليبيك، لكنه استأذن أن يبدأ بسد جوعه، فتناول من ماك دونالد سندويجةً على طريقة الوجبة السريعة، وكان بإمكانه أن يكتفي بنكهتها، أو أن يضيفَ لها قليلاً من الكمون الذي يُبرِدُ المعدة، ومعه الكثير من الزعفران الإيراني الذي تمسكُ به يُمناه، فتكونَ وجبته من أشهى ما يأكله البشر، لكنه أبى النصيحة وتجاوز الوصفات، فأضاف للقمته حفنةً من الفلفل الأسود، فصعدت نكهته الحادة إلى أنفه، فعطس عطسةً اهترت لها جنابُ رأسه وأقطارُ جسمه، ففتح حلقه من شدة العطسة فانقذت اللقمة خارجةً ووقعت على التراب وبقي

محروماً جائعاً ليس يواسيه إلا أثرُ طعامها اللذيذ الذي بقي على  
أطراف لسانه لَمَّا ذاق.

## طفرة... فوق نهر عريض

© هذا هو حال التحالف الحزبي الذي يتصدره إبراهيم الجعفري وعبد العزيز الحكيم، والفلفل الأسود هو المقاومة وحلفاؤها وأنصارها ورجالُ بيئتها، الذينَ أسرع التحالف الحزبي إلى التكتيل بهم والتعرض لهم والعدوان عليهم وإرهابهم بحملات التفتيش والمداهمة والحصار، وبكافة أنواع التعامل القاسي الشديد الذي خرج إلى مبالغةٍ وتجاوزٍ لأعراف الخطط الأمنية في كافة الدول، مما ولّد ردة فعل عند المجاهد المظلوم وأنصاره، في وقت يكسبه إثمُهُ في العدو الأمريكي حرارةً وحدةً ونكهةً تدعُ الهادئ عَطَّاساً والجني تَفَّالاً، وما كان لمن خرج من القمقم أن يرتكب العجلة ويلغي المنطق ويطفر النهر العريض، لأن الماء العميق قد يُغرق حتى المَرْدَة، وفي حكمة الأمم أن ما بين الشاطئين إذا كان بعيداً فإن العبور يكونُ ببناءِ عمودٍ أولٍ يسمونه عمود الثقة، مع عمود ثانٍ من المصلحة، ثم عمودٍ ثالثٍ من الموازنة، ورابعٍ من التخطيط، وخامسٍ من التدرج، ثم يكونُ بناء جسرٍ عريضٍ تحمله هذه الأعمدة، فيكونُ العبورُ السليم، لكن من عزف عن تجارب الأمم وأسكرته أفكارُ الاحتكارِ استعجلَ وتهوّرَ، فطفرَ، فخانتَهُ العضلات، وفي النهرِ تماسيح.

© إن تخطيطات الأحزاب الطائفية قد ظهر فشلها مع الخطوة الأولى التي خطتها بعد الانتظار الطويل والانفراد بالانتخابات ووقوع الحكم في يدها، فقد كان بإمكانها أن تتعامل مع أهل السنة بالمودّة وتحبيب النفس ومد يد المصافحة ورفع شعار التكامل والتعاون والمصلحة الجامعة، وإغراء أهل السنة هؤلاء بتجاوز الماضي وإظهار الحرص على صفاء العلاقات الاجتماعية والعودة إلى أنماط الإخاء، ولكن ذلك لم يحدث، مما يدل على غياب التخطيط واضطراب المنطق وتغليب نزعات الثأر والانتقام على ما يُمليه الظرف من عملٍ عقلاني هادئ يضمنه المركز التقوي الحاضر للأحزاب الطائفية، وهذه نقطة الخطأ الكبرى في مسيرتها الحاضرة، فإن استقراء التجارب العالمية، الإسلامية والكُفريّة معاً: يُفيدُ بوضوح بأن العنف يُنتج العنف، والإرهاب السياسي يؤدي إلى إرهابٍ مقابل، وأن الظلم له مصرعٌ وخيمٌ ولا يدوم، وأن أساليب الضغط والتكليل قد تجاوزها الزمن، وأن الناس تعشق الحرية وحياة العزّة، ثم يزيدها الإيمان رفعةً وعناداً وبذلاً وتضحيةً، وأن تكرار أسلوب (صدام حسين) يجعل القصة مُعادة، والمواعظُ شاخصة، وقد أسرفت الآداب والفنون بعد الفكر ودلائل الشرع في بيانها وإيضاحها والبرهنة على صوابها، ولكن المنهوم

الذي يريد أن يختصر الزمن يضع أصابعه في آذانه ويُعرض عن نبرات صدق المواعظ ليرضي نهمه، فتغلبه ثوابت الشرع وحقائق الحياة وقوانين النفس، والمسألة النفسية خاصة هي الركن الأظهر في الفراسة بما ستؤدي إليه الطرق الشديدة الكابته الظالمة من سلوك عند المقابل المظلوم، سيما إذا كان شريفاً عزيزاً، وله تراث من المناقب والبطولة والسيرة السامية، والتحليل البسيط يُبدي بوضوح أن توكيل الأحزاب الطائفية لبيان جبر في رسم السياسة الأمنية إنما هو خطأ محض، لأن الرجل غير مؤهل ثقافياً ونفسياً لنظر بعيد يستفيد من الموازنات والمحاکمات العقلانية، ويبدو أن دائرة المستشارين من حوله ومن حول القيادات البارزة الأخرى ليس لها من الثقافة التخطيطية والمهارة السياسية ما يجعلها تُبصر ضرورة التوافق مع العرف العالمي الجديد في استحداث طرائق الحوار وتقديم الخدمات والاستعانة بآثار الوسائل الإعلامية والفكرية، وهذا الفقر السياسي والتخطيطي أقحمها في تبني واعتقاد صواب ما يمكن أن تُسميه (سياسة إحداث الصدمة)، فإن الذي حدث من فورية استعمال الشدة مع أول تشكيل حكومة الجعفري جعل المراقب يعتقد هذا الذي نقوله من فلسفة القمع بالصدمة الإرهابية، ولكن هذا النمط من التصرف يتناقض مع حقائق

النفس ومع حقائق التاريخ العراقي المعاصر القريب، ومع حقائق المعادلة العراقية، وذلك من وجوه عديدة:

© أول ذلك أن المقاومة هي رقمٌ صعبٌ في المعادلة العراقية، بحيث أن أمريكا لا تتجاهله الآن، فكيف تتجاهله أطرافٌ أخرى في المعادلة العراقية؟ وهذه المقاومة الجهادية لها انتصاراتٌ وإثخانٌ في العدو جعلها تشعرُ بعزةٍ تستحقها، وبتفوقٍ نفسيٍّ منحها ثقةً وإقداماً وطموحاً عريضاً في امتلاك المستقبل، وجعلها تثقُ بنفسها أنها القوةُ المركزيةُ المحوريةُ التي ترتبطُ بها بشكلٍ أو بآخر الحياة السياسية المستقبلية بعد جلاء الاحتلال، فكيف تؤثرُ في هذا الواثق العزيز المعتدِّ بنفسه والثري ببطولاته صدمةٌ أو هزةٌ؟

إن الوهم في رأس قادة الائتلاف الشيعي هو الذي جعلهم يظلمون بأن الصدمة ستحدثُ في رجال المقاومة أو في بيئتها الحاضنة، والذي حدثَ فعلاً أن المقاومة امتصت الصدمة الأولى، وتوحدت صفوفُ أهل السنة بالمقابل، وكثُرَ التطوعُ في الحياة الجهادية للتعويضِ عمن استشهدَ أو اعتُقل، وأصبحَ هناك مُحركٌ معنويٌّ جديدٌ تولدَ من حياة التحدي، وتعمقَ من خلال شعورِ أهل السنة بأن المعركة مصيريةٌ وتاريخية، فاستقرتْ خطة



الصدمة كواصم الاستعدادات السُنّية السابطة وأطلقتها من عقل الإسرار السنّي في حُسن الظنّ والتأول، وقد تولّد من ذلك تطوّر نوعي في البيئّة المساندة للعمل الجهادي، ورسخت قناعات سُنّية أوسع من السابق تؤمن بأن الممارسة الجهادية تجلب حراسةً للحقوق وحمايةً للناس بمقدارٍ يماثل ما تحقّقه من ضغطٍ على المحتل الأميركي، وبذلك أصبح التلازم والارتباط بين المجاهد وبيئته الحاضنة شديداً، وإذا تولّته يد التخطيط الماهرة فإنها ستجعل آثاره في الاتجاهين مضاعفة.

◎ ومن وجوه التناقض أيضاً هبوط سُمعة الأحزاب الشيعة العراقية خارج العراق، في البلاد العربية، والعالم الإسلامي، والغرب والشرق، وتحولت القوى السياسية والأحزاب العالمية ومراكز البحث ووسائل الإعلام إلى "شاهد عدل" يحكم بالحياد وبمفاد ما يرى من تجربة حية أن الائتلاف الشيعي الحاكم يُخالف أبجديات السياسة، ويتنكّر لطبائع الديمقراطية التي انتظروها منه، ويُصدرُ الحرّيات، ويعاكسُ مبادئ الوحدة الوطنية العراقية، ويمهّدُ للتقسيم، ويتوكّل عن إيران في تنفيذ ما تريد، مع عجزٍ في الرؤية الاقتصادية والخدمية، وسطحية الفكر السياسي، وأشواق دموية أسرعَت إلى إدخال طريقة التعذيب بالمتقرب

الكهربائي "الدريل" لأول مرة في تاريخ التحقيق الأمني العالمي المعاصر، وطريقة قلع العيون، وإفراغ مشط كامل من الطلقات في جسم المعتقل في الساعة الخامسة والعشرين إذا لم يعترف، في وسائل أخرى هبطت بسمعة الجعفري وحزبه والأحزاب الحليفة له في الأوساط العالمية، بينما ارتفعت سمعة المقاومة الجهادية والمنظمات السنية عموماً، وظهرت على أنها مظلومة، وسلمية، وحريرة على الحوار، وصاحبة ذوق ومصداقية ونزاهة وأبعاد حضارية في السلوك السياسي والاجتماعي، وهذا التباين في الانطباعات الحاصلين في الدوائر السياسية والإعلامية خارج العراق له آثار استراتيجية عظيمة على مستقبل الطرفين العراقيين المتنافسين، وكان من المفروض عقلاً أن ينتبه الجعفري إلى السلبيات التي ستقف أمامه، لكن شهوة الانتقام غلبته، وطغت العاطفة الثأرية على العقل، وكأنه قروي ساذج، إذ هو المثقف الواسع الإطلاع، وللاصل الأعجمي دور في هذا السلوك النفسي جزماً، وأغراه أيضاً سكوت الحليف الكردي عن النقد، لتخليه عن مصالح العراقيين غير الأكراد واقتصره على المطالبة بالحقوق الكردية فقط، وكأن قضية القمع قضية عربية محضة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عبر مباركته أعمال فيلق بدر ودعوته لأداء

مماثل من قبل ميليشيا البيشمركة الكردية، وهذه السياقات العملية تجنح بالعملية التحليلية التي يحاولها خبراء القضية العراقية إلى اعتقاد وجود عامل نفسي محرك لدى الطرفين أساسه دوافع الثأر والانتقام والتشنج وليس الموازنات العقلية والمصلحية، فالأكراد تحركهم ذكريات القمع الذي تعرضوا له، وعبد العزيز الحكيم تدفعه نحو السلوك الدموي مقاتل أشقائه العديدين الذين دفعت بهم السياسة الفارسية الشعبوية إلى المواجهات مع سلطة صدام الدموية، فكان حنقهم، وأما الفن التخطيطي ورؤية مصالح العراق العليا وتقديمها، فهذه أمور مستبعدة.

© ورؤية الناس لهذه الحقائق والمحركات النفسية جعلتهم يكفرون بالأصنام السياسية المنتصبة في الساحة، ليس أهل السنة والجماعة فقط، بل وشطر المجتمع الشيعي العراقي أيضاً، فإن فيهم عقلاء يرفضون العدوان والتوتر، وفيهم من تربطه المصاهرات العائلية بأهل السنة، وفيهم العلماني الذي يحلم بحياة ديمقراطية ويرفض قصر النظر الذي يستولي على قيادات فيلق بدر ونظريات وزارة الداخلية القمعية، النابعة من إحياء التاريخ الصفوي وخطة "قُم" الخمسينية لتشجيع العراق وتحقيق الامتداد الإيراني نحو نصيرية الشام وشيعة جبل عامل في لبنان، وفي

المجتمع الشيعي العراقي أيضاً فئة التجار وأصحاب الأعمال والخدمات الذين يضر بمصالحهم الوضع المتوتر ويريدون الاستقرار من أجل عودة تجارتهم إلى وضعها الطبيعي، وإغراء جمع المال يكون أحياناً أقوى من الإملاء العقائدي، وكل هذه الأصناف الراضية للتوتر والموجودة داخل الدائرة الشيعية نحتت من معنى انتصارات الأحزاب الشيعية خلال مواسم الحرب الأميركية وما قبلها أيام المعارضة في بريطانيا، وما بعدها أيام المصافحة مع الغازي، والأحزاب الشيعية معرضة لهبوط قيمتها وتقلص نفوذها، بل وهناك عامل أخلاقي أيضاً يعمل عمله بشكل بطيء يتمثل في استثمار الأحزاب الشيعية للمسوغات الفقهية في زواج المتعة المؤقت وتحويلها إلى عوامل إغراء ووسيلة ربط وجذب للشباب من خلال ترويج حملات في أوساط شباب وشابات الجامعات العراقية لتسهيل التمتع وتوفير فنادق قرب الجامعات لهذا الغرض، والأمر مع أنه حلال في الفقه الشيعي إلا أنه موصوف لاختيار فردي من خلال الاسترسال اليومي للحياة الاجتماعية، وهو يتحول اليوم إلى حملة واسعة منظمة تجد الفتاة نفسها بعد التورط في ندم وقد تحرم من فرصة الزواج، لأن راغب الزواج في المجتمع العراقي كله -سُنِّيّه وشيعيّه- يشترط

العذرية، ومن هنا فإن أكثر العوائل الشيعية لا ترضى لبناتها هذا الطريق الوعر، وهو موصوف في فقههم للمستضعفات لا لبنات العوائل الشريفة، والأخ لا يرتضيه لأخته، ولا الأب لبنته، لذلك يرفضان أن تتحول المتعة إلى وسيلة تجميع حزبي على حساب الشرف.

© والأمر يتعلق أيضاً بخطأ كبير تورط فيه حزب الدعوة بما يقارب تورط المجلس الأعلى في الارتباط بالمخطط الإيراني الشعبي التخريبي تجاه العراق، مما شرحناه مراراً وأصبح واضحاً عند من يتابع الأطراف المؤثرة في القضية العراقية، ولكن الجديد في هذا الشأن: أن الاختراق الإيراني الذي وصل إلى أقصى العمق العراقي عبر تسهيلات هذين الحزبين الشيعيين له بدأ يُلاقي خطوطاً دفاعية عروبية مستحكمة رافضة له قوامها العشائر الشيعية نفسها، والفصائل العلمانية والقومية في البناء السياسي الشيعي، وبقايا اليسار، والجمهرة المثقفة بخاصة، وبعض التيار الصدري، وكان الرفض قد بدأ بتملل وهمس يتخفى عن أعين الحوزة والأحزاب، وصار يتوسع بتدريج، ثم أسرع بإنضاجه اليوم قباحة التدخلات الإيرانية في الأرض العراقية، وسفورها الفاحش، وغلوائها، حتى أصبح نداء التصدي

للتدخل الإيراني هو النداء الأقوى في يوميات الممارسة الشيعية الحاضرة، وبدأ التفكير بتحالفات مع أياد علاوي من أجل التخلص من الضغط الإيراني، بل والتحالف مع الحزب الإسلامي العراقي الذي يستند إلى قاعدة سنية في الأصل، وتستعد وزارة الداخلية للتضييق على هذا التيار الجديد في البيئة الشيعية إذا نجحت خططها في شل المقاومة، وهيئات أن يكون ذلك بعدما امتصت المقاومة الصدمة الأولى وشرعت في الرد وتوجيه ضربات الموجعة للشرطة والحرس، وبخاصة معاركها في داخل بغداد وما حولها التي خرجت منها منتصرة دون تقديم ثمن، وكل ذلك يضيف نجاحاً للموقف السني الواعي الذي بادر مبادرة شجاعة للتصدي للزحف الإيراني نحو العراق، وصبر على أذى ناله بسبب ذلك تجسّد في كثرة الاغتيالات للوجوه السنية، وكثرة الاعتقالات، والحرمان من الفرص، وآخر الأذى: الوحشية في التعذيب الذي اقترن بعملية "البرق" التي ابتدعتها وزارة الداخلية بالتعاون مع قادة فيلق بدر، من خلع الأسنان، وتكسير العظام، وتقبها بالمتقب، وقلع العيون، ووسائل غوغائية أخرى تدل على انحراف أخلاقي وشذوذ نفسي غريب في نوعه وواضح في دلالاته على أن الكتلة الحزبية الشيعية غير مؤهلة لتعاطي السياسة

والحكم والاستفادة من معطيات الحياة العصرية، وأنها محكمة بأفكار القرون الغابرة، وأنها خاضعة لإملاء التشنج والاستبداد، والمقاومة العراقية الخالصة ما زالت تؤمن بحرمة الدم العراقي وأنها تصطدم بخط أحمر يمنعها أن تقترب من الشرطة والحرس الوطني إذا التزما الحكمة ولم يؤذيا أحداً من المجاهدين وأبناء الشعب، ولكن خطة "البرق" التي نقلتهما إلى المصادمة والمبادأة بالتحرش نيابة عن الجيش الأميركي هي التي منحت المقاومة حق الدفاع بمقدار ما يندفع به الأذى دون إسراف، تخريباً على حق المسلم في دفع الصائل، وهو الحيوان الناطح أو المجنون الذي يمسك سلاحاً ويؤذي الناس، وأما تحديد مقدار الدفع وتضييقه فإنه يُخرَجُ فقهيّاً على أحكام الفئتين المسلمتين إذا اقتتلتا، فإنه لا يجوز في حكم الشرع الإجهاز على الجريح في معارك المؤمنين، ولا يجوز قتل المسلم الذي يولي الأدبار هارباً من المعركة، وذلك هو المأثور بالسند الصحيح عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في معركتي صفين والنهروان، وحكم الدفع مُخرَجٌ على أحكام الضرورات، وهي تُقدَّر بمقاديرها التي تحقق مقصد النجاة من الأذى، ليس أكثر.

© ومن مظاهر الخطأ في السياسة الحزبية الشيعية: أنها في الوقت الذي اعتمدت فيه خطة التنكيل بأهل السنة بحجة المقاومة: لجأت إلى سياسة أخرى موازية عمادها إغراء الجيش الأميركي بمزيد سحق للمناطق السنية، وبخاصة قاطع الفرات الأعلى، وتقديم دعم ميداني له من الشرطة والحرس الوطني، وعبر هذا الإغراء حصل التنكيل بمدينة القائم ومدينة الكرابلة ومدينة راوه، والكثير من القرى، بحيث خربت كخراب الفلوجة، وحصل فيها قتل ذريع مثل الذي حصل في الفلوجة، ومات الكثير من الجرحى لانعدام الرعاية الطبية، وهام الناس على وجوههم في الصحراء، وما كان لهذا الإجهاز الأميركي أن يتم لولا الدعم الذي قدمه الجعفري، ولكن يأبى الله إلا أن يدافع عن أهل الحق، فقد استطاعت المقاومة أن تتخّن في العدو المهاجم، ودفع الأميركيان عشرات القتلى، والكثير من الجرحى، ونُسفت دبابات ومركبات كثيرة، وسقطت طائرات هليكوبتر، مما كان له ابلغ الأثر في إضافة زخم إلى مطالبات المعارضة الأميركية وضغطها على البيت الأبيض من أجل جدولة الانسحاب من العراق، ثم حدثت نعمة أخرى تجلت في مزيد تقارب بين القيادات السنية من أجل مواجهة التحديات النامية، وتضاعف التعاون والتعاقد بين



الحزب الإسلامي وجمهوره السني، وقد بلغت حماقة الأميركية أوجها في عملية اعتقال الأستاذ الدكتور محسن عبد الحميد، والتعامل الشائن معه، والمستوى الأخلاقي الوضيع الذي بدر من الضابط الأميركي و مترجمه الخائن الرقيق، وكان من نتيجة الحدث: ارتفاع في سمعة الحزب الإسلامي ومكانة قياداته، والتفاف من الناس، وانفضاح للأخلاقية الأميركية والخيانة.

© ثم وجه آخر من وجوه الخطأ ارتكبه قيادتا حزبي الدعوة والمجلس الأعلى عندما أقرتا خطة التصعيد السريع مع المقاومة وأهل السنة، بينما الانتخابات البرلمانية الثانية قريبة، مما يعني أن المواجهة حتى لو نجحت ستكون وقتية ولها نهاية سريعة تحرمها من تحقيق أهدافها، وكان بإمكان القيادة الشيعية أن تصبر قليلاً وتكتم حتى تفوز في الانتخابات الثانية وتتربع على عرش أمده أربع سنوات لا ثمانية أشهر، ثم تذبح وتسلخ بغطاء دستوري، لكنّ الله أبى إلا أن يكون منها تهور واستعجال، ليقبل نفوذها ويتقلص حجم فوزها في الانتخابات القادمة، لينجو أهل السنة من بطشها، والسياق الذي حدث يحملنا على الاعتقاد بأن الممارسة الشورية ضعيفة جداً في الأوساط القيادية لهذين الحزبين، وأن الخبرة التخطيطية ضئيلة، وأن الملابس العاطفية تتيح مجالاً واسعاً

لفرد طامحٍ مثل وزير الداخلية أن يستبد بكل المجموعة وأن يجعلها تابعة له ولانفعالاته الشعبوية، وهذه الحقائق تقود إلى استنتاج آخر يفيد بأن الفراسة أيضاً هي بالغة الضعف عند كادر الحزبين، لأن نظرة تحليلية سريعة إلى ملامح وزير الداخلية تكفي لرسم مخطط الهندسة النفسية الكامنة في أعماق قلبه، ولكنهم قومٌ لا يتفكرون.

© والخلاصة: فإن فرصة تاريخية ثمينة عظمي كانت قائمة أمام حزبي الدعوة والمجلس الأعلى، لكنهما أضاعاها، ولن تعود هذه الفرصة أبداً إن شاء الله، وكان خطأ المنافس هو أكبر عامل دفاعي وقائي عند أهل السنة، وأن الضعف الذي فرضته الأيام والأخطاء في إيران على التيار الخميني واستغرق سنوات طويلة لم يستغرق في العراق غير شهور قصيرة ليتحقق حال الضعف، وأن زيادة التوتير واستئنافه يقود ربما إلى حرب أهلية منهكة هي ليست في صالح الحزبين الشيعيين، وأن أكبر عوامل النجاح في الوسط السني كان يوم اختار الجهاد ومقاومة الاحتلال الأميركي، فصار كل سني مرفوع الرأس ومؤيداً بتأييد عالمي، وتحقق له عامل استعلاء نفسي هو من الأهمية بمكان في الحياة السياسية، بينما كان أكبر خطأ لقيادة الأحزاب الشيعية هو مصافحة

الأميركان والعودة عن الجهاد، فصار كل شاب حزبي يتوارى خلف المستوى الواطئ، وليست له النفس المتحدية، وحرمه قادته من عناصر الفخر، إذ الشاب السني يحوز النفس المطمئنة بالإيمان، وبالفقه، وبالجهاد، ويرنو إلى العراق الحضاري الواحد.. ويجعل خطط التقسيم..... تحت أقدامه.

### أبطال الاقتحام الواعي

□□ وضع من خبر الطفرة البائسة فوق النهر الخطر أن الأقدار الربانية من الودود اللطيف الخبير سبحانه قد تكفلت بتحييد الغلواء الطائفية بحيث أفرغتها من الإطار الضاغط، وهي قضية كانت تستعصي علينا نحن أهل السنة بسبب التفوق المرهق للمنافس، وبقي علينا أن نواجه عوامل قوة لدى الحزبين الطائفيين، إلا أنها من الممكن أن تعالج بنفس طويل وعلى مراحل متأنية، وليس فيها ما يُعتبر من قبيل الخطر الداهم، ويمكن أن تتحشد كل المعايير الحضارية والعوامل الثقافية والمهارات السياسية لتكون مؤثرات تؤثر لصالحنا وتتكفل بحل الإشكال خلال جيل كامل أو جيلين، وخصوصاً أن التطور العالمي في الحياة السياسية يميل نحو إقرار الحريات، وأن الآثار الإعلامية تستثمر حالات الانفتاح لإقرار كل ما هو منطقي

ومنسجّم مع الفطرة ونابع من التفاؤل والمرح وليس من الانغلاق وحياة الحُزنِ واسترجاع ذكريات التاريخ البعيد ودعاوى الظلم والتحجيم.

© وهذا الربّ الرحيم الذي ساق هذه الأقدار وتفضّل علينا فضلاً كبيراً إذ نحنُ قعودٌ وفي خلافٍ ولهو: هو الربّ الجبار الذي ألهم قلوب شبابٍ مؤمنٍ ليذيقوا جنود المارينز جبروت الجهاد الإسلامي الناقض لطموحات عصابة الأربعة: بوش-تشيّني-رايس-رامسفيلد، وخامسهم بلير، ولينهضوا بعملية تطوير جهادهم بما يناسب حاجات المرحلة، وتعتبر هذه التطويرات للفنون الجهادية هي المفصل الثاني من مفاصل معادلة نجاح القضية العراقية.

© إن أكبر نقلةٍ حققتها المقاومة العراقية خلال السنة الثانية من الممارسة الجهادية هي أنها أثبتت وبشكلٍ قاطعٍ خطأ نظرية إخراج المحتل بعملٍ سياسيٍ بحت، فإن الصلف الأمريكي لم يستجب للصيحات الكثيرة التي ترجوه أن ينسحب، وأهمل كلّ نداء هو من التكامل المنطقي بمكان، وفيه حُجج سياسية دامغةً وتعليل عقلاني وقانوني، ولكنه أذعن لضربات المقاومة وأجبره إيثانها فيه أن يُراجع الحسابات ويلين ويتنازل عن أصل أفكاره

التي بدأ بها عند غزوه العراق، مما أتاح للمقاومة أن تضيف إلى العلم السياسي الإسلامي نظريةً بديلةً عن تجريد العمل السياسي، فُوامها وموطن برهانها: أن الضغط هو علاج حالة الاستعمار، وأن العمل السياسي يلزمه أن يتدرعَ بجناحٍ ضاربٍ وذراعٍ يصفع الملك إذا صعّرَ خدهُ تصعيراً.

© بنظرةٍ بسيطةٍ نستطيعُ أن نرى أن خطأً تنازلياً منحنيّاً هابطاً هو الذي حكم الطموحات الأمريكية على مدى سنتين فقط، فقد جاءت أعتى قوةٍ في الأرض إلى العراق بأساطيلها وصواريخها وقلاعها الطائرة وأقمارها الصناعية وأسلحتها الذرية والليزرية وبكتلة التفوق التكنولوجي كلها وبالمالِ التريوني ومبتكرات الإعلام والتأثير النفسي، وزعمت أنها ستبقى في العراق قرناً كاملاً، وأنها ستخذُ منه نقطة استمکانٍ لتثبيت القدم ثم تنتقل منه إلى دول المنطقة تؤدبها وتغير أنظمتها، وإلى الأمة الإسلامية كلها، وأنها ستجبرُ الدول العربية على السلام والتطبيع مع يهود، وأنها ستغير العقائد ومناهج التربية، لكن ضربات الجهاد العراقي جعلت الإدارة الأمريكية تتنازل وتُعلن أنها ستنبُ حكومة عراقية متحالفةً معها في تنفيذ أغلب مخططاتها، فكان هذا هو التنازل الأول، ثم أعلنت حاجتها إلى شركاء في احتلال العراق يحملون

بعض الأثقال التي تنوء بها، وكانت من قبل تمنع الدول الأخرى من هذه الشراكة، فكان هذا هو التنازل الثاني، ثم بدأت ببناء قواعد عسكرية في العراق تنسحب إليها وتترك المَدن، فكان هو التنازل الثالث، وتلكأت في التحرش بإيران وسورية، فكان هو التنازل الرابع، وأجبرتها المقاومة الجهادية الإسلامية في فلسطين "حماس" على أن تقرأ الواقع الفلسطيني قراءةً جديدةً وأن تزهد بالرئيس الداخن محمود عباس وتابعه الفُريع، فكان هذا هو التنازل الخامس، ثم نبغ عُقلاء واقعيون من الكونجرس الأمريكي يطالبون بوش أن يعترف بالخطأ وينسحب من العراق، فرفض على استحياءٍ وخجلٍ وشرع بإعداد جدول الانسحاب فكان هذا هو التنازل السادس، وكان ينبعثُ الجهاد بالإرهاب، فأعلن الاستعداد للتفاوض مع المقاومة، فكان هذا هو التنازل السابع، ثم استأنف المجاهدون الأفغان ضرب المارينز، فارتفعت أصواتُ أمريكية تطالبُ بالانكفاء داخل القارة الأمريكية وعدم التحرش بالشعوب والانسحاب لا من العراق فقط بل من الأماكن الأخرى المكلمة لسياسة الطوق، مما يتيح حصول بداية مرحلة نهاية العولمة والقطب العالمي الواحد، وذلك هو النكوص الثامن، وندرتُ التاسع والعاشر الذي سيأتي في صورة هبوط الاقتصاد الأمريكي

ربما والذي بدأت بواده تنذُرُ بوقوع حرج شديد في الدوائر المالية الأمريكية، ولربما نستطيعُ أن نعتبر اهتزاز كراسي الحكام العرب الموالين لأمريكا تحت ضغط الوعي الشعبي الذي أثمر من خلال الفكر السياسي الإسلامي الذي طرحته الدعوة الإسلامية الحاضرة وضاعفت آثاره الترسيبية المحاورات الإعلامية الناضجة عبر القنوات الفضائية: هو آخر هذا السياق الكاشف عن وجود المنحنى الهابط في الخط البياني للخطة الأمريكية، وإذا استطاعت المقاومة العراقية أن تتفهم أساليب ورؤى ومقاصد رجال الدعوة الإسلامية العراقية التي تنوي التحالف مع جمهرة المستقلين من الخبراء وبقايا الأحزاب القومية التي أبصرت مؤخراً معنى الفكر الإسلامي وأبعاده فعادت إلى الرشد: فإن فَتَحَ قناة مع الأكراد للحفاظ على وحدة العراق يكونُ ممكناً، وتعود معطيات "العراق الحضاري" جديدةً بعودته إلى مركزه القيادي في الأمة كلها، ثم دور الأمة الإسلامية كلها كشريكٍ مع الكتلة الأوربية وروسيا والصين والكتلة الآسيوية في تكوين حلفٍ عالمي عريضٍ يكبحُ جماح العولمة ويعيدُ أمرَ العالم إلى التوازن بعد الحيصّة التي أربك بها الجموح التكساسي أطراف العالم كُلِّهِ عندما وجد بين يديه التكنولوجيا الحربية المتقدمة فأساء استعمالها

وحاص حيصته، فلما أفاق ووجد أن الجندي المارينزي لا تساوي قيمته من خلال معنوياته المنهارة إلا عُشر قيمة المجاهد العراقي المؤمن الطامح المستعلي بعقيدة التوحيد، وأنه عند المقابلة وجهاً لوجه لا ينفعه صاروخ ولا قمر صناعي: أقرّ بضرورة الواقعية والعودة إلى دياره خلف البحار والاعتراف بضرورة ترك الناس يعيشون أحراراً، وأدرك في الأخير أن خطة غزو العراق ما كانت توجبها مصلحة أمريكية، أبداً، وإنها كانت مجردة مغامرة، وعملية هي في الحسابات خاسرة، ولكن اللوبي الصهيوني المتغلغل في أعماق الإدارة الأمريكية هو الذي أغرى عصابة الأربعة بغزو العراق تأميناً لإسرائيل وتدميراً لجيش العراق القوي الذي جمع عبر معاركه وحروبه خبرةً قتاليةً عظيمة أفزعت القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل.

© لكن هذا التراجع الأمريكي وما فيه من انكفاء أو إقرارٍ بجدولة الانسحاب لا يعني أن الشخصية الأمريكية يمكنها أن تتقمص شخصية مؤمنٍ تائبٍ يستيقظ ضميره ويظل يلوم نفسه على ما ارتكب من حماقة، وإنما هو مضطرٌّ فقط، وجذور الشرِّ باقيةٌ في مكامنٍ أعماقه القلبية، وأكسبته أخلاق التكبر وصفات شخصية رامبو غروراً وتحايلاً وأنواعاً من المكر، لذلك فإنه تمهيداً



للانسحاب يلجأ إلى خططٍ بديلة نفسية وفكرية وتربوية لجعل نفوذه بعد الانسحاب مستمرا، وعلى المقاومة أن تتحلى بأقصى درجات الوعي والنباهة من أجل إفشال هذا المخطط المدروس الذي قوامه وسائل الإعلام، والمناهج، وتكوين جيلٍ خياني يرتبط به ويتوكل عن الغزاة في تنفيذ غاياتهم.

◎ أولُ ذلك الحملة الترويجية الإعلامية لفكر "الإرجاء" و"الإرجاء" في كتب العقيدة موصوف بأنه "بدعة" طارئة، وكان استعمالها زمن الفتنة في زمن صدر الإسلام من قبل أتباع ابن سبأ اليهودي الذي سعى في قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وحرك السفهاء ليقْتتلوا ويتطور قتالهم إلى إقحام الأُخيار في معركة الجمل، ولما استمرت الفتنة وتصدر فيها هؤلاء السفهاء رفض الزهاد العباد أن يكونوا في صفوفها جنبا إلى جنب مع كل مطعون مجروح العقيدة منحرف الأخلاق، فبرزت هذه البدعة الإرجائية لتزعم أننا نقبل من المسلم التلفظ بالشهادتين، ولا نصب من أنفسنا حكاماً على عمله إذا كان سيئاً، ونُحيل أمره إلى الله ويكون منا إرجاء الحكم عليه، أي تأجيل ذلك إلى يوم القيامة، وعلى ذلك يكون كل من يقول لا إله إلا الله ثقة كامل التوثيق حتى ولو كان منحرفاً في بقية عقيدته وضاراً في أعماله وأخلاقه، وبذلك استساغ المؤمنون

الصالحون أن يقفوا جنوداً في صفوف الثورات جنباً إلى جنب مع كل مارقي منافق رديء العمل، وتمّ التلبيس عليهم بمثل هذا المنطق الأعوج الذي يبرأ منه فقهاء الشريعة وأصحاب الإخلاص والجهاد، وبعض المخابرات العربية هي التي اكتشفت إمكانية إحياء هذه البدعة للتلبيس على الأغبياء، وهي التي أوجدت قادة هذا التوجه الإرجائي وجعلتهم عملاء وأهدتهم إلى المخابرات الأمريكية، فقاموا بدور التقاط بعض المغفلين من أهل العراق ممن لا نباهة لهم ولا فهم لموازن الشريعة والإيمان، ومنحتهم أموالاً وأشياء من حطام الدنيا وزخرفها من مناصب ووظائف وسيارات، وأغرثهم أن يُشيعوا بين الناس أن الكافر المحتل إنما جاء بطلب من أولي الأمر من قومنا، لذلك نعتبرهم من المعاهدين الذين دخلوا بلادنا بعهدٍ يجب علينا الوفاء به، حتى أفتى جاهلهم وأحد خبرائهم بأن علينا أن ندفع دية كل جندي أمريكي نقتله، وأصبحت لهم صدارة إعلامية في القنوات الفضائية العميلة، يناضلون نيابةً عن المحتل، ويطعنون في الجهاد، ولربما فعل بعضهم ذلك من باب الجهالة والغباء وهو لا يدري، ولكن أكثرهم يدرون معنى تخذيلهم للمجاهدين، وهم من المنافقين.

© و يبلغ التفنن الأميركي في هذه التدليسات العقائدية والفكرية مبلغاً كبيراً، لأنه يعتمد على قاعدة معلومات عريضة يقدمها المستشرقون والمتأركون والسياسيون الذين يزعمون أن البيض جميعه ينبغي أن يوضع في السلة الأميركية، ومن هذا التفنن ترويجهم لمعنى حول "الوسطية الإسلامية" يعاكس مفهوم الوسطية السائد في الأوساط الدعوية، وهو يذهب في التدجين بعيداً، وينادي بالسلم المطلق، والإسراف في الحوار، وبه يكون إفراغ الجهاد من مضمونه القتالي، ونزع معاني الصراحة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدعو إلى تعايش متبادل مع يهودي وأميركي وعدو مقتحم، ويقدم جمعيات المجتمع المدني كبديل كامل عن الحياة الحزبية التنظيمية التربوية وعن الفكر السياسي المشتق من موازين السياسة الشرعية بينما التقويم الصحيح لجمعيات المجتمع المدني أنها وسيلة مكملة للعمل الدعوي والحزبي لا بديلة، ثم يدعو هذا المفهوم المرجوح لمعنى الوسطية في العموم إلى تجريد العناية بالمكتسبات الاقتصادية والخدمية وكأنها ليست هي الوجه الآخر للسياسة، وهذه الطريقة الهيئة السهلة اللينة في فهم طبائع التنافس في الحياة تجد لها شارباً في البلاد المتعبة التي أثقلت أهلها النكبات والحروب

وتدهورات الاقتصاد، ولدى الفرد العراقي اكتيال كثير من الهموم التي أركسه فيها صدام، وأصبح يتذمر من الأحزاب والسياسة، ويقنع بخدمة كهربائية ومائية وتموينية، وهو لا يدري أنه بذلك يُقدم الفرصة لكل عميل يتوكل عن الاستعمار في حفظ مصالحه النفطية، أو يتوكل عن إسرائيل في حفظ أمنها لكي يكون هو المستولي على الشأن القيادي السياسي في البلد إذا وجد الطريق ممهداً من خلال انسحاب العناصر الموثوقة القانعة بالمفهوم الناقص للوسطية.

ومما رأيناه في هذا السياق حال معهد شرعي أنشأته دولة الكويت في غزة، لتعليم وتخريج خطباء ووعاظ وأئمة مساجد، ويقبلون فيه طلاباً يافعين دون سن البلوغ من أجل صياغتهم بصياغة تربوية عميقة، وظاهر هذا الأمر أنه عمل خيري يأتي من قبيل النجدة للشعب الفلسطيني ولكن باطنه فيما أبداه برنامج عرض مؤخراً عبر قناة العربية الفضائية يُقيد بأنه حلقة في السياسة التطبيعية السلمية، إذ تكلم رئيس هؤلاء الطلاب، وله من العمر خمسة عشر عاماً فقط، فأبدى حماسة في البراءة من السياسة والتجرد للمواعظ الدينية فقط، وكان من الواضح جداً أن أساتذته قد لقنوه هذا الكلام تلقيناً، وهو لا يدري معناه، ولا يستطيع أن يسأل نفسه

كيف يُتاح له أن يُحرر بلده من العدوان الصهيوني الأميركي إذا لم يمارس السياسة؟ والخبير يستطيع أن يجد في الأساليب المخبرانية إجابة وافية عن الغاية التي من أجلها يتم إنشاء هذه المعاهد، والأيادي الخفية التي تخطط لتخريج جيل ينسى الجهاد ويذعن للواقع المفروض دون أن يتمرد عليه تمرداً إصلاحياً مهتدياً بهدي التوحيد المستعلي الذي هو منبع التحدي والذي تكمن فيه عناصر الإلهام لتأجيج أشواق الأحرار ودفعهم إلى البذل لنيل الحرية.

© ثم برنامج آخر أذاعته الجزيرة أيضاً بيدي حرصاً مكثفاً من وزارة الخارجية الأميركية على تدريب قيادات العمل النسوي في بلاد العالمين العربي والإسلامي، وجلبهن إلى أميركا وعقد المؤتمرات الخاصة لهن وتدريب المئات على معنى الديمقراطية الأميركية ومنظورها السلمي لحل الصراع العربي الإسلامي اليهودي مما هو وارد كفصل متميز في خطة العولمة الأميركية للسيطرة على الحياة الاجتماعية الثقافية في العالم أجمع، وفقاً لمذهب الفلسفة الأميركية المادية، مما فيه إطالة أمد السيطرة السياسية والعسكرية، وإيجاد أجيال محلية تقبل الانقياد للأمر الأميركي، وهذا المنحى الخياني بدأ أيضاً يجد له أنصاراً

ونصيرات في مجتمعاتنا الإسلامية بعد دهر من تمهيدات التربية العلمانية التي تولتها الجامعات منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، وضعفت الحساسية التي أبدتها الأجيال السابقة ضد الاستعمار، والروح الثورية، ومخافة التدنس بالقاذورات الأميركية، وأصبحت القلوب تلفها الغفلة، وأصبحت القيادات النسوية تعتقد ضرورة التوافق مع أنماط الحياة الغربية بعامه والأميركية بخاصة، وتجهر بذلك أو تهمس تحت غطاء من الترويج الإعلامي لهذه الخطط، وعمما قريب سنرى تطور هذه المقدمات إلى نتائج طبيعية مع الحياة اليهودية والمنظمات الصهيونية، ربما.

© وهذا الاستعراض الذي كشف لنا المخطط الأميركي لترويج التحريف، من نقطة بدايته المعتمدة على بدعة الإرجاء، مروراً بالوسطية الداجنة، والمعاهد الخادمة لها، ثم تربية القيادات النسوية العربية في معاهد واشنطن: كل ذلك يُبدي وبوضوح حاجة المقاومة إلى أن تكافح المخطط الفكري التربوي الأميركي بمثل مكافحتها لوجوده العسكري، ولكن نظرة متأنية إلى كفايات المقاومة ومقدرتها وطبائع عملها السرية تُرينا أنها قد تكونت استجابة للظرف، وأنها رد فعل تحرري على فعل استعماري، وأنها تنشط في بيئة صعبة، لذلك لا يمكن أن تتحمل المقاومة العراقية

حملاً فكرياً وتربوياً هو فوق طاقتها، وهي لا تملك من الخبرة العملية في ذلك شيئاً، مما يعني أنها ينبغي أن تقوم بتوكيل جمهرة الدعاة في الدعوة الإسلامية العراقية بهذه المهمة الصعبة، وأن يجري بينهما حلف مؤكد يتأسس على حُسن النوايا وجميل الظنون، وعلى سُنّة التكامل والتنسيق، بحيث تظهر ثمرات هذه المقاومة الفكرية الدعوية جنباً إلى جنب مع ثمرات القتال الجهادي، ليكون الدفع الشامل، ومهمة كبرى كهذه تقتضي تربية المجاهدين على معنى عدم احتكار الحق، وعلى ضرورة خروج المقاتل من حالة الاعتداد بنفسه أنه هو الأول والآخر، إلى حالٍ تخطيطي يعترف فيه بالعراقي الدعوي السياسي كشريك يتكامل معه، والاعتراف بالعراقي الدعوي التربوي كشريك آخر، وشراكتهما ضرورية لحيازة الموقف الفاصل، وكل أجزاء الدعوة الإسلامية العراقية تصلح لهذه الشراكة، بل هي أصل العمل وأصل الأحاسيس الجهادية في العراق، والسلوك التكاملي الصائب هو قريب دوماً من مُخلص نقي القلب ذكي الفؤاد يُريد أن يتناوله.

## دائرة... ليس لها طرف

□ الإيمان بضغّ وسبعون شعبة، وما زال المؤمنون يتفننون في سلوك منافذ الخير الموصل إلى رضوان الله تعالى، ويتقاسمون الدخول من أبواب الجنة، لكل رهطٍ منهم ذوق في ذلك واجتهاد، ثم الجميع بعد ذلك لهم اجتماع في المركز، على سُرر-بإذن الله-متقابلين، ورحلتهم هذه مثل رحلة نقاط على محيط دائرة، أينما تكون حين استدارتها فإنها تَبعدُ بُعداً واحداً متماثلاً عن مركز الدائرة، فهم في تكامل وتعاون وفضل متقارب ليس فيه طرفُ مربعٍ أو مثلث، وجميع الكتلة يغمرها فرحٌ وتأخذها نشوة بما وفقها الله إليه من بذل وتضحية وتنويع لأشكال خدمة قضية الإسلام.

◎ والناظر إلى مسيرة القضية العراقية خلال سنتين يلمس بوضوح وجود خطين متوازيين في خدمتها عندما يكون تجريد نظرنا من منطلق إسلامي بحت هو الأصوب بتزكية الله له وثنائه على أتباع شريعته وهدى رسوله ﷺ: الأول هو خط الجهاد والنكاية بالأميركي المحتل، والذي تمثله منظمات عديدة يُضاف إنجاز بعضها إلى بعض لتكوين حقيقة جهادية كبيرة نجحت في إرغام الجيش الأميركي الغازي على التفكير بالانسحاب، والخط



الثاني: هو الخط السياسي الذي يقوده الحزب الإسلامي العراقي كأكبر قوة فاعلة في الساحة تستند إلى فكر إسلامي شمولي مشروح بمئات كتب، وإسناد عالمي من جميع نقاط تجمع الأبخار الأبرار في العالم الإسلامي كله وفي دور الهجرة الغربية، وتتقدم مع جهود الحزب في نفس الوقت جهود جمهرة طيبة من التجمعات الدعوية الأخرى لأهل السنة والجماعة، وقد كانت مسيرة هذين الخطين المتوازيين تستند إلى نوع من العفوية وإلى عرف راسخ تولد من توارث الأجيال العديدة لشرف خدمة الإسلام وشرف الامتياز بنقاء العقيدة على النحو الذي كان عليه الصحابة والسلف الصالح عليهم السلام، ولكن التعقد الحالي للحياة العصرية، ودخول أساليب الإدارة الإستراتيجية وفنون المناورات المرحلية وتعقد العلاقات السياسية الدولية وأثر محاور القوة في العالم وصراعتها وتنافسها وضرورة خضوعها إلى مفاد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية والمؤتمرات الجامعة: كل ذلك يوجب تطوير هذا التوازي المستند إلى التراث العرفي والشعور العاطفي والنداء الإيماني والعفوية الفطرية: إلى طور جديد من التخطيط الذي يوفر التكامل والتنسيق واستثمار الخبرات المنتشرة في أطراف

المحيط الدائري الإسلامي الواسع بعدما رسخت المكانة القيادية  
للفكرين الجهادي والسياسي معاً في مركز الدائرة.

ولقد كان التشخيص الصحيح مبكراً ومع أول التحرك  
بعد الحرب، وحصل تحديداً فيه وضوح أن الاحتلال الأميركي هو  
مصدر الخطر الأول، لا على العراق فحسب، بل وعلى الأمة  
الإسلامية كلها، وأن على رجال القضية العراقية أن يواصلوه  
ويقاتلوه ويُعارضوه ويفضحوه، صيانة للمهمة الحضارية القيادية  
العراقية، ونصراً للجهاد الفلسطيني، ومنعاً لخطط المكر الأميركي  
أن تنتقل من أرض العراق المُحتل إلى بلدان أخرى، بل وإلى  
العالم الإسلامي كُله، ثم كان تشخيص الخطة الصفوية تجاه  
العراق ومحاولة ابتلاعه والانتقام منه هي الخطر الثاني الذي  
ينبغي أن تتصدى له القوى المُخلصَة، ذلك أن المشروع الصفوي  
مشروع تخريبي عدواني يستند إلى أحاسيس ثأر متأصلة نمت  
عبر قرون عديدة، أما الخطر العلماني فهو خطرٌ أقل شأناً لأنه  
يستند إلى "شهوات" يسهل علاجها بالفكر والمحاورة والتربية، وليس  
إلى "شبهات" تتجذر في أصل القلوب وتوجه النفوس نحو توتر  
وانغلاق، والفكر العلماني الغربي لم يتأصل في ديارنا، لمكانة  
الموازين الشرعية في نفوس الناس، وإنما هو التقليد المحض

ومما شاة الصيحات العالمية والخضوع للتأثيرات الإعلامية، وأما قلوب الناس وعقولهم فإن معاني الإسلام فيها وافة، ولكن تغلفها طبقة من الصدا الذي ولدته الغفلات وقلة القول الواعظ، وعما قريب تكون الأوبة ويكون الاستيقاظ من رقدة الغافلين بعدما هزّ الخطر الأميركي النفوس ورفعت الدعوة الإسلامية منابرها وبدأ وُعَاطها يُنذرون الناس ويُبشرون بعد دهرٍ من المنع والتضييق.

□ وهذا الخروج من مجرد العُرف والاحترام المتبادل وحدود حُسن الظنون إلى الممارسة التخيطية والأداء النظامي المتقدم: نظنه يسير في ثلاثة مسافات متناسقة ينقلب يمينها على يسارها ويعود آخرها نحو أولها لتكون هي معالم السياسة المرحلية لأهل السُنة والجماعة في العراق.

© المساق الأول: استثمار مكتسبات الجهود السياسية والقتالية التي ضغطت على المستعمر الأميركي للوصول إلى حل سياسي يتعين بموجبه جدول انسحاب القوات الأميركية وعودة الاستقلال على مرحلتين متقاربتين، والإدارة الأميركية اليوم على استعداد للدخول في مفاوضات مع أطراف الجهاد العراقي الحقيقي، ومع التنظيمات السياسية الضاغطة المعارضة للوجود الأميركي، وكانت مثل هذه المفاوضات التي ينسحب فيها المستعمر بحفظ

ماء وجهه هي الطريق الطبيعي الذي سلكته ثورات عديدة في العالم، وينبغي علينا نحن أهل العراق من المجاهدين والضاغطين سياسياً أن لا نتهيب أو نخجل منه، فإننا نجلس على مائدة التفاوض من مركز قوة، وباستحقاق يشهد به العدو، وقد أصبح أسلوب الأداء العراقي مثلاً عالياً للأمم المستضعفة، وبدأ الذي استضعف منا نفسه وترك القتال والضغط يُراجع نفسه ويُمنىها أن تقتدي بنمط العراقي الأبى المستعلي، ولكن هذه الرغبة التفاوضية لا تعني أبداً فتح الباب الواسع الذي يلجُ منه كل مصلي ومتساهل وصاعد على أكتاف المخلصين الباذلين، فإن سرقة الثورات في العالم-وبخاصة الثورات الإسلامية التي قام بها المتدينون المُصلون الدعاة للإسلام-إنما حدث بمثل هذا المجال الذي فسحوه للنفيعيين حين زعموا حقهم في التفاوض مع المحتل، ووجد فيهم المحتل بغيته فسلم الأمور إليهم، واليوم يتصدر من لم يتشبع أنفه بدخان البارود، ولم يتمعر وجهه غضباً لله وممارسة للضغط السياسي، فيزعم للأميركان أنه صاحب علاقة بالمجاهدين ويمكنه أن يجلبهم إلى السلم، وعلى رجال القضية العراقية أن يمنعوا مثل هؤلاء المتسلقين من السرقة، ولكن المنع لا يكون سلبياً، بل يجب أن يكون منعاً إيجابياً، بأن تكون للمنظمات

الجهادية تطويرات لمكاتبها الجهادية بحيث تتشاور وتتعاون مع رجال الدعوة الإسلامية الضاغطة سياسياً، وأن تكون ثمرة التشاور وتوحيد الجهد: صياغة مشروع سياسي إسلامي للعراق يكون هو أساس التفاوض مع العدو، ويكون الرجال الذين مارسوا القتال أو الضغط جزءاً لا يتجزأ من المشروع، مع مراعاة ضرورة التنازلات الحصصية بما يناسب واقع الشمال والجنوب والاعتراف بأطراف المعادلة العراقية، وأيضاً فإن هذه المفاوضات إنما هي طريق احتمالي ليس فيه ضمان، ولذلك علينا أن لا نضع توقعنا على ورقة بيضاء، بأن يستمر الجهاد، ويتواصل الضغط السياسي وندفعه إلى تصعيد، ولا يكون السلم إلا بعد نجاح المفاوضات وتوثيق العهود وشهادة الدول عليها، والذي يغلب على الظن أن الأميركيان يتصرفون بنوع من التكبر الذي يجعل طريق المفاوضات طويلاً، بل نقول: أنه رغم حديث الإدارة الأميركية عن الانسحاب والإقرار بوجود ضغوط عليها إلا أن ظروف الاعتراف بالمقاومة الإسلامية الجهادية لم تنتج بعد، وهي ترغب في التفاوض مع علماني وبعثي، وهذه مغالطة كبرى ترتكبها الإدارة الأميركية، وبسبب هذا الصلف الأميركي الممتنع من الإقرار بحقائق الساحة العراقية فإننا نتوقع أن المفاوضات

ستطول، خلافاً للترويج الذي يروج له المتسلقون الغرباء عن الساحة، والذي يمكن أن يكون اتصالهم بالأميركان متناسقاً مع خطة الحرب النفسية التي يمارسها الجانب الأمريكي.

© المساق الثاني: أن تحرص المنظمات السياسية السنية وفصائل المقاومة على إعادة التوازن إلى الوزارات وأجهزة الحكومة والجيش والشرطة بعد أن استبد بها الاحتكار الطائفي الذي سارع إلى ملء الفراغ السني الذي تولّد في ثنايا وأعقاب الانتخابات النيابية السابقة، وعملية إعادة التوازن هذه تقتضي دخول أهل السنة في العملية السياسية السلمية، وكانت الأطراف الجهادية تفهم أن حصول العملية السياسية يعني تحقيق الخطة الأمريكية في ضرب الجهاد العراقي، وبنّت على ذلك موقفاً رافضاً لها، وحاولت من قبل ثم هي تحاول اليوم وفي المستقبل أن تستمر في ضرب جميع الأشكال التي تمثل أجزاء العملية السياسية، من قتل من يرضى بمنصب حكومي أو عسكري، أو تفجير مقرات الانتخابات والتطوع.

والذي نفهمه أن هذا التفسير للعملية السياسية يحتمل النقاش، ويمكن أن يكون صحيحاً في بلد آخر غير العراق، حيث يكون التجانس الاجتماعي والقومي والمذهبي، فإذا أعرض

المجاهدون عن الانخراط في سلك القوات المسلحة التي يساهم المستعمر في التحكم في قيادتها، أو الوزارات التي تخضع في قراراتها المهمة لسياسة المستعمر: فإن وضع الشعب في ذلك البلد يتضرر جزئياً فقط ولا تَعْم البلوى، وتبقى في أيادي أفراد يشاكلون بقية الناس في معتقداتهم وثقافتهم وأخلاقهم، وغاية ما يحصل هو الخلط بين مصالح البلد والشعب ومصالح المستعمر، ولكن الحالة العراقية حالة مغايرة فريدة النوع ليس لها مثيل في أقطار العالم إلا قليلاً، وذلك أن العراق منقسم مذهبياً وعرقياً، وقد حصلت بين المقتسمين تنافسات وشروخ عميقة ومظالم وضيق بوجود الآخر ومحاولة إزاحته والتعكير عليه وإبادة قياداته، وبلغت الخطة الطائفية من العُمر قرناً خمسة تمتد إلى ظهور الصفوية، وبعض الجذور تمتد إلى أبعد من ذلك، مما جعل الانسحاب السني من أجهزة الدولة خطراً على المستقبل السني، واستثمر الطرف الآخر الفراغ، وصار يضرب نيابةً عن المحتل، ضربات موجعة بلا رحمة، وصار الموظف الصغير، مروراً بالمدير، صعوداً إلى الوزير: يمنع كل ما هو في مصلحة أهل السنة وأفرادهم ويحاول عزلهم عن المصالح السياسية والانتخابية والاقتصادية والبلدية والخدمية، ويضرب السني المتمول، والسني

المتميز بخبرة وعلم، والسُّني إذا تولى رئاسة المجلس البلدي في المناطق المُخلطة، مثل اغتيال الأخ الشهيد(شاكر عبد الفتاح الشبخلي)رئيس مجلس حي الجامعة، وصار النُّبل جريمة تجعل السُّني يتعذب بسببه، ويسجن، ويُغتال، أو يناله تهجير وإقصاء وعزل. وأيضاً: بلغ عُمر القضية العراقية الكردية قرناً كاملاً ترسخت خلاله قناعات حدت بالأحزاب العلمانية الكردية إلى استقدام الجيش الأميركي والترحيب به والتعاون معه ومع خدمات يقدمها الموساد الإسرائيلي.

إن مثل هذه السلبيات تدعونا إلى تعاملٍ مرن مع الحالة العراقية بحيث نأذن لأنفسنا أن نكون ضباطاً وجنوداً في الجيش والشرطة، أو موظفين في دوائر الدولة، حتى لو كان التأثير الأميركي موجوداً وذلك من أجل التخفيف من الآثار السيئة لغيابنا وانفراد المنافس بالسلطة، والتخريج الشرعي لهذا الاستثناء يستند إلى قواعد المصلحة في الفقه الإسلامي والموازنة بين درجات المفساد واحتمال المفسدة القليلة لدفع المفسدة الكبيرة، وإذا كان هذا التوجه قد وُلد جدلاً في الوسط السُّني قبل ستة أشهر وأكثر فإن الجدل ينبغي أن ينقطع الآن، لأن التجربة العملية قد أثبتت صواب هذا الإفتاء المصلحي، وحصل رصد ازدياد المفساد



والتعنّت الطائفي في كل دائرة غبنا عنها وأخليناها، وحصل تخفيفٌ عن أهل السنة في قاطع عمليات كل وحدة عسكرية انخرط بعض أهل السنة فيها، وينبغي أن نتعظ بمفاد هذا الرصد الميداني، وأن لا نبقي نرددُ اللآلئ الجازمة بالامتناع، فإنها سهلةٌ في لسان المفتي، لكنها صعبةٌ في التطبيق العملي وجعلت أهل السنة يدفعون ضريبةً مرهقة، وكل مسألة في الفقه يحصل فيها خلاف بين ثقات العلماء فإن الإفتاء فيها يجب أن لا يكون حاداً يلتزم جواباً واحداً، بل التسهيلُ يكون أقرب إلى الصواب، ويكون الأجدى والأليق هو الحكم النسبي الذي يجيز بعض الحالات ببعض الشروط ويمنع حالات أخرى إذا لم تجلب الوظيفة نفعاً عاماً للمسلمين، والذين يميلون إلى التسهيل ويرفضون تعميم حكم الامتناع هم فقهاء أيضاً لهم إخلاصٌ وفهم، وهم ثقات إن شاء الله ولم يعرف الناس عنهم إلا الخير ووفور الحكمة، والأحوال في الشهور الأولى من ولاية الجعفري تقنع المراقب السني بأن الانكفاء على النفس بصورة تامة أمرٌ تضيغٌ معه مصالح الناس ويفوزُ بها طائفتي وإيراني وحاقد وأخرُ يريد تقسيم العراق، وخيرٌ لنا أن نستدرك وندخل الوظائف وننخرط في الجيش والشرطة ثم نصلحُ بمقدار ما نستطيع ونمنعُ حصول

الأذى والعدوان على أهل السنة من قبل زملاء الوظيفة ورفاق السلاح، وما زالت التجربة حيةً يمكن أن يشاهد فصولها السلبية والإيجابية كل مترددٍ في اتخاذ موقفٍ من هذه القضية الشائكة والتي أوصلنا التنطع فيها إلى عزلة مؤذية تسببت في احتكار المنافس لكل السلطة، وغابت المناورات والموازنات.

© وكانت فتوى الشيخ محمد رشيد رضا تؤيد هذا المذهب، وقد وردت في صيغة:

سؤال 77، ومنه: أيجوز للمسلم المستخدم عند الإنكليز الحكم بالقوانين الإنكليزية وفيها الحكم بغير ما أنزل الله؟ فقال بعد أن ذكر أقوال المفسرين في قول الله ﷻ: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون):

(إذا غلب العدو على بعض بلاد المسلمين، وامتنعت عليهم الهجرة، فهل الصواب أن يتركوا له جميع الأحكام ولا يتولوا له عملاً أم لا؟ يظن بعض الناس أن العمل للكافر لا يحل بحال، والظاهر لنا: أن المسلم الذي يعتقد أنه لا ينبغي أن يحكم المسلم إلا المسلم، وأن جميع الأحكام يجب أن تكون موافقةً لشرعيته وقائمة على أصولها العادلة: ينبغي له أن يسعى في كل مكان بإقامة ما يستطيع إقامته من هذه الأحكام، وأن يحول دون تحكّم

غير المسلمين بالمسلمين بقدر الإمكان، وبهذا القصد يجوز له أو يجب عليه أن يقبل العمل في دار الحرب إلا إذا علم أن عمله يضرّ المسلمين ولا ينفعهم، بل يكون نفعه محصوراً في غيرهم، ومعيناً للمتغلب على الإجهاز عليهم...) إلى أن قال: (فمن كان أهلاً للقضاء في الإسلام وتولى القضاء في الهند بصحة قصد وحسن نية يتيسر عليه أن يخدم المسلمين خدمة جليلة، وظاهر أن ترك أمثاله من أهل العلم والغيرة للقضاء وغيره من أعمال الحكومة تأثماً من العمل بقوانينها يضيع على المسلمين معظم مصالحهم في دينهم وديناهم، وما نُكِبَ المسلمون في الهند ونحوها وتأخروا عن الوثنيين إلا بسبب الحرمان من أعمال الحكومة، ولنا العبرة في ذلك بما يجري عليه الأوروبيون في بلاد المسلمين؛ إذ يتوسلون بكل وسيلة إلى تقلد الأحكام، ومتى تقلدوها حافظوا على مصالح أبناء ملتهم وجنسهم، حتى كان من أمرهم في بعض البلاد أن صاروا أصحاب السيادة الحقيقية فيها، وصار حكامها الأولون الآن في أيديهم.

والظاهر مع هذا كله أن قبول المسلم للعمل في الحكومة الإنكليزية في الهند-ومثلها ما هو في معناها- وحكمه بقانونها هو رخصة تدخل في قاعدة ارتكاب أخف الضررين، إن

لم يكن عزيمة يُقصد بها تأييد الإسلام وحفظ مصلحة المسلمين؛ ذلك أن تَعُدَّهُ من باب الضرورة الذي نفذ لها حكم الإمام الذي فقد أكثر شروطه، والقاضي الذي فقد أهم شروط القضاء ونحو ذلك) تفسير المنار 6/406-409.

◎ وإذا لم يكن هذا المقدار من المنطق الفقهي والواقعي كافياً لتمييز ما حصل من خطأ الانكفاء والتواري والتعفف: فإن سؤالاً واحداً يمكن أن يوقظ ما هو سابتٌ من قدراتنا العقلية في الموازنة بين المصالح، وهو سؤالٌ جريءٌ يتركز في الصيغة التالية: كيف إذا استمرت مقاطعتنا لوظائف الدولة والجيش طيلة وجود الاحتلال، ثم يخرج المحتل وينسحب ويبقى في السلطة طائفيٌّ وإيرانيٌّ وانفصاليٌّ؟؟؟ هل ستشفع لنا عندئذٍ اعتراضات المعترضين؟ وهل ستتعدل مواقف المنافسين طواعيةً؟ وإذا قيل بأن المقاومة والقوى السياسية السُنِّيَّة الضاغطة ستحاولُ إجبار الطرف المقابل على التنازل عن الحصَّة السُنِّيَّة التي ابتلعها فإن ذلك يعني حصول حربٍ أهليةٍ تنال شروطها جميع الأطراف وتزداد القضية العراقية تعقيداً.

◎ المساق الثالث: المساق الدستوري وممارسة العملية الانتخابية الثانية.

وقد ذهب الأكراد في الفدرالية إلى مذهب بعيد هو باب الانفصال والاستقلال، وتضمين الدستور لها يعني أننا سنواجه في المستقبل وضعا حرجا مرهقا إذا أرادت الدول الكبرى تبديل الخوارط السياسية للمنطقة وتسهيل تقسيم العراق، وتعديل مواد الدستور يقتضي أغلبية الثلثين وتوفر شروط أخرى، كما هو الأمر في العُرفِ الدستوري العالمي، وإرجاع المبالغات الكردية الآن إلى الحدود الوسطى والاعتدال يوفر علينا جهوداً عظيمة قد نبذلها بعد سنوات، بل يحفظ دماً إسلامياً كثيراً قد يُراق كما أريق بالأمس القريب والبعيد، ومستندنا في هذا التحجيم للأحلام الكردية لا ينبع من مشاعر قومية مقابلة، أو رغبة تفوق، وإنما من المعنى الإيماني في وجوب وحدة الأمة الإسلامية وعدم تمزيقها، وقد مُرّقت ولا نرغب بزيادة تفتيت، ثم هو ينبع من وحي حاجات معركتنا الإستراتيجية الكبرى مع إسرائيل، وضرورة دخولنا لها من خلال رص الصفوف وتعبئة جميع جهود شعوب الأمة الإسلامية، والأكراد منهم جزءاً، ونحب لهم أن يقودونا إلى القدس غداً كما قادنا بطلهم صلاح الدين الأيوبي بالأمس، بل وضعناه تاجاً على رؤوسنا، ونحن على استعدادٍ لوضع همامٍ كرديٍ مُعاصر يُنادي بتحرير القدس تاجاً على رؤوسنا ثانيةً والانخراط

في صفوفه جنوداً إذا عزمَ وتوكلَ على الله واقتفى منهج الله وشريعته وجعل سيرة صلاح الدين مثلاً أعلى له ولحزبه وجيشه، وسعينا لمنع الأكراد من ضم كركوك إلى الفدرالية، وتحصيل اعترافهم بخصوصية وضع كركوك: هو الطريق لمنع الانفصال.

كذلك نلمسُ طموحاً شيعياً نحو فدرالياتٍ جنوبية عديدة يمكن أن تتطور إلى استقلالٍ عند الضرورة، وهذا أمرٌ خطرٌ يأتي في سياق احتمالات تقسيم العراق، من بابٍ، ويوفر للمشروع الأمني الإيراني نقاط ارتكازٍ للتدخل في الشأن العراقي على طول المدى، من باب آخر، والمشاركةُ السُنِّيَّةُ في الاستفتاء الدستوري ربما يكون بإمكانها منعُ مثل هذا الجموح الذي تحركه إيران أصلاً. بل يبلغُ الطموح الشيعيُّ إلى الحد الذي يُطالب بالنص على أن المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي لدولة العراق، كما هو الحالُ في الدستور الإيراني، وهذا النصُ إذا كان يجدُ شبهةً منطقيَّةً في إيران فإنه في العراق لا يسوغه منطقٌ أبداً، لأن الشيعة لا يزالون أقلَّ من نصف الشعب العراقي مهما زعموا من أنهم الأكثرية، وإحصاءات وزارة التخطيط تؤيدُ ذلك، إذا اعتبرنا الشعب الكردي في عداد أهل السُنَّة، وعلينا دفع مثل هذا التفكير الطائفي

الذي لا ينسجم مع حقائق العصر وأنماط الانفتاح والاستمداد الاجتهادي المباشر من القرآن وسُنَّة النبي ﷺ.

ثم إن المشاركة السُنِّيَّة يمكنُ أن تتجه نحو منع تكوين الميليشيات الحزبية التي أرهقت الناس وبالغت في الاغتيالات والقمع انحيازاً لمصالح الأحزاب والزعامات، ونحن بحاجة أيضاً إلى منع منح أميركا الامتيازات التي تحلُمُ بها في العراق ومنع تملك حقول ومكامن النفط إلى الشركات المستثمرة، ذلك أن هذه الشركات تريدُ أن تنتفعَ من الفراغ السياسي الحاصل في العراق وضعف الرقابة الحكومية لتحصيل امتيازاتٍ لم تأخذ مثلها في أي بلدٍ آخر، وقضيةُ التملك قضيةٌ خطيرةٌ جداً، ولذلك استمات الشيعة للإمساك بالورقة النفطية في هذه المرحلة، لجعل الورقة النفطية ورقةً رابحةً في يد المشروع الشيعي تُغري بها الأحزاب الشيعية الإدارة الأمريكية وتمنحها هذه الامتيازات الاستثنائية الهاضمة لحقوق العراق الاقتصادية وحقوق الأجيال المستقبلية مقابل تأييد الإدارة الأمريكية للمشروع الشيعي وتمير نقاط تفوقٍ دائمٍ على الوجود السُنِّي، وستدخلُ هذه الامتيازات في نطاق إلزامات القانون الدولي، وهي إلزاماتٌ ظالمةٌ تتحاز لمصالح الدول الكبرى على حساب مصالح الشعوب المستضعفة، بحيث

تتدخل هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لصالح الدول الاستعمارية.

© وأما قضية الانتخابات والمشاركة السنية فيها وحماسة الحزب الإسلامي العراقي وبقية التجمعات الدعوية لأهل السنة والجماعة لريادتها فإن المنطق الذي يحكمها هو نفس هذا المنطق الذي نقوله في وجوب إعادة التوازن إلى أجهزة الدولة، والفهم الواقعي العقلاني لطبيعة المرحلة الراهنة يحملنا على قبول هذه الممارسة رغم ما فيها من نقص، لأن حصول أكثرية شيعية وكردية في البرلمان القادم وغياب أهل السنة سيفتح المجال واسعاً للتصديق على اتفاقات دولية ترهق العراق وتعادل في أهميتها آثار الدستور، بسبب الطبيعة المنحازة لهيئة الأمم المتحدة التي ستكون رقيبة على تنفيذها، وبسبب تفسيرات فقهاء القانون الدولي، وفيهم ثلثة يهودية تلوي النصوص لصالح القوي ضد المستضعف، وتكون هذه الاتفاقات واجبة النفاذ عند مصادقة البرلمان عليها، ولا يستطيع برلمان آخر في المستقبل أن يلغيها بسهولة حتى لو كنا أكثرية فيه، وهي معاهدات عديدة، مثل الصلح مع إسرائيل والدخول في خطة السلم، ومعاهدة التطبيع، ومنح امتيازات النفط العراقي والمعادن، والاتفاقية المتوقعة مع تركيا حول مياه دجلة



والفرات بالشكل الذي يتيح لتركيا أن تحوّل حصّة من المياه إلى إسرائيل تنقذها من عطش ينتظرها، وكذلك شروط انضمام العراق لاتفاقية التجارة العالمية التي ستتيح دخول الشركات العظمى العابرة للقارات إلى الميدان العراقي وتدمير جميع التطلعات الصناعية العراقية، ثم المعاهدات العراقية العسكرية التي تقنن وجود الجيش الأميركي على أرضنا الطاهرة أو تسمح برجوعه عند قيام حروب مستقبلية تخوضها أميركا، واتفاق تعويض إيران مائة مليار دولار تسعى الأحزاب الشيعية لتمريه، وأمثال ذلك من المعاهدات التي نرجو أن يكون الوجود السني في البرلمان العراقي مقللاً من آثارها الضارة، والشور والسلبات يمكن أن تكون كبيرة وكثيرة عند غيابنا، ومصالح العراق الكبرى عند التفاوض والنقاش البرلماني لا يحرص عليها إيراني، ولا يُناضل دونها حزب كان قادته قد ذهبوا إلى واشنطن ودخلوا البيت الأبيض وقدموا الرجاء بعد الرجاء أن يأتي الجيش الأميركي فاتحاً ومستعمرأً لينشطوا في ظله وتحت حمايته، والمفروض أن تميز المقاومة العراقية هذه النتائج السلبية لغياب أهل السنة عن البرلمان القادم، وأن تتفهم جيداً خطة الحزب الإسلامي في الموازنات المصلحية ودرء الشور المتوقعة، ويقضي ذلك عدم التعكير على المشاركة

السُّنية في العملية الانتخابية، وأن تتبني العلاقة المتبادلة على حُسن الظن وجميل التأول الخيري المُنصف، وأن الاجتهاد السياسي حق لكل الأطراف، ولا مجال لتعسف وتخوين وضرب وتهديد، وغير العراقي مدعو إلى أن يتفهم خصوصية الساحة العراقية المُعقدة، وانفرادها بوضع فريد، وأن الدفاع عن العالم العربي ضد هجمة المشروع الصفوي يستلزم وجودنا في البرلمان القادم الذي سيتكون في بداية سنة 2006م، وأن الأمن الاستراتيجي العربي والإسلامي يستند إلى موقف شجاع ننتظره من دعاة الإسلام في البرلمان، وأن استمرار الجهاد الفلسطيني يستند في جانب منه إلى ما سيبدله هؤلاء النواب الدعاة في البرلمان العراقي وعموم الحياة السياسية العراقية، وسياق تطور القضية العراقية يوجب على القيادات القتالية أن تؤمن بأن أداء الأحزاب السُّنية والمنظمات الضاغطة سياسياً على الإدارة الأميركية والحكومة العراقية المتحالفة معها إنما هو أداء مكمل للأداء الجهادي، وأنه ضروري جداً، وان من يقوم به فإنه يقوم على سد ثغرة، وهو نوع من أنواع الرباط في سبيل الله، وصوت الخطيب الدعوي في البرلمان هو بمستوى لعلعة البندقية، ويحويهما نغم واحد، لا فرق، والقول بأن العملية السياسية إنما

هي نقيض الخطة الجهادية إنما هو مجرد اجتهاد، ولا نرى تلازماً حتمياً بين الأداء السياسي والسلوك السلمي، بل السياسي الماهر يُمكن أن يوفر الغطاء للمجاهد، ويحميه، ويضغط على العدو بالوسائل السلمية المتاحة لكي يعترف بحق العراقي في المقاومة، ونعتقد أنّ الدعاة من أهل السنّة والجماعة إذا نجحوا في الوصول إلى مقاعد البرلمان بكتافةٍ فإنهم سيكونون أبلغ من يُطالب برحيل الغازي الأميركي، مع التعويض، وستكون كتلتهم ضاغطةً في اتجاه الاعترافِ بأبطال المقاومة كشركاء في تكوين الدولة العراقية، بمقدار ما تتيحهُ المعادلة الاجتماعية السياسية التي تحكمُ الواقعَ العراقي المنقسم مذهبياً وعرقياً، وأولُ فحوى هذه المعادلة أن لا يحتكر طرفٌ حكم العراق، وإلا كانت المشاكل ويكونُ القلق، فلعل رجال الجهاد العراقي يُدركون أهمية ما تمليه هذه الدروس التجريبية والتحليلات الواقعية من مواقف فيها مرونة وفهم لموازين السياسة الشرعية، فيكون منهم السعي لإقرار مشروعٍ سياسيٍ للجهاد العراقي يمتازُ بالشمول والواقعية، ثم يكونُ منهم الاقتناع بجدوى عمل التنظيمات الإسلامية الضاغطة سياسياً على الاحتلال الأميركي والاعتراف بالتكامل المتبادل بين الضغط والجهاد، وأما القرارات الحادة الباتة بالمقاطعة وترديد اللات

فخشى أن تؤدي إلى فوات الاستدراك في المستقبل مهما نُبدي من حرصٍ آنذاك، ولأت حين مندم، وكان شيءٌ من ذلك قد حدث في الهند ثم جاء الوعي متأخراً بعد حصول المصائب، فقد سجّل المسلمون في الهند أروع البطولات الجهادية ضد الاستعمار البريطاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانوا هم قادة المقاومة، لكنهم تماهوا في الاستجابة للعملية السياسية، فتقدم لها الهندوس، وصارت السلطة في أيديهم، وحين انقسمت الهند واستقلت باكستان: توقفت عملية دخول الهنود في الإسلام، وكان حجمها كبيراً، وتوقف المد الإسلامي، واستقلت بنغلاديش على أساس قومي، فزاد التشرذم.

© ومما يقذف الطمأنينة في قلوبنا، والسكينة الفقهية، ويجعلنا نرجح صحة اجتهادنا الشرعي وصوابه بجواز ممارسة أهل السنة في العراق للعملية السياسية وما فيها من خوض الانتخابات البرلمانية تحت ظل الاحتلال: ما انتهت إليه اجتهادات شيخ المجاهدين محمد البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومن معه من علماء الجمعية من تسوية المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي انعقدت سنة 1948 وفقاً لدستور أصدرته السلطة الفرنسية، مع ما في ذلك الدستور من

نقص، وقد حصل نشر فتوى الشيخ البشير وأصحابه في مجلة البصائر عدد 29، وهي مجلة جمعية العلماء في ذلك الحين، ونقلناها من كتاب (آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي) الجزء الثاني ص 190.

ولأهمية فتوى الشيخ الإبراهيمي نوردها في صيغتها الكاملة، وهذا نصها:

### بلاغ إلى الأمة العربية الجزائرية

(من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في أكتوبر 1947 هو دستور ناقص من جميع جهاته لم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر. وآفته أنه فرض عليها فرضاً، ولم يؤخذ رأيها فيه. والدستور النافع هو الذي يكون للأمة رأي في وضعه، واختيار لمنهجها، ويد في تشريعها ويكون ناشئاً عن رغائبها ليكون محققاً لرغائبها. ولتلك الآفة لم يررضه حزب من أحزاب الأمة ولا نائب من نوابها على اختلاف مشاربهم الحزبية وعلى تفاوت حظوظهم في الوطنية، بل قابله الجميع بالاستنكار.

والمجلس الجزائري الذي ينفذ ذلك الدستور هو مجلس ناقص أيضاً من جهات كثيرة، بعضها في أصل وضعه كعدم اعتبار النسبة العددية في السكان، وبعضها في وسائل تشكيله كاستبداد الحكومة بتخطيط الدوائر الانتخابية، وتدخلها في توجيه الانتخاب إلى جهاتها وضغطها على حرية المنتخبين كما عهدناه منها فيما هو أقل من هذا الانتخاب قيمة وأحطّ منه اعتباراً.

ومع تلك النقائص كلها فإن مصلحة الأمة الحقيقية توجب عليها أن تجاري الظروف وأن تستغل ما في هذا الدستور من خير ولو كان كقطرة في بحر، وجمعية العلماء التي هي جمعية الأمة كلها تفرض عليها حقيقتها ووضعيته أن تكون فوق الطوائف والأحزاب لتكون حكماً بينهم إذا اختلفوا على مصلحة، وهي لا تستمد حكمها إلا من منطق الواقع والحكمة والمصلحة العامة والنظر البعيد.

وعليه فهي تتقدم إلى الأمة العربية الجزائرية بأحزابها وهيئاتها وأفرادها بالحقائق الآتية:

أولاً: إن اختلاف الأحزاب، وما جرّه الخلاف من سباب، وما جرّه السباب من أحقاد، وما جرّته الأحقاد من تضييع للمصلحة، كل ذلك استنكرته الجمعية بالاعتقاد، وأنكرته بالقول

الصريح، وسعت في إزالته بالعمل الجديّ، لأنها تعلم أن عواقبه وخيمة، وأن أدنى عواقبه تمزيق الشمل وإضعاف القوة: وأنه -أولاً- وأخيراً- ليس من مصلحة الوطن والأمة، وإنما هو من مصلحة خصوم الوطن وأعداء الأمة. وقد قامت الجمعية في أوقات ومناسبات شتى بمساع جديّة صريحة للتقريب بين الأحزاب وإقرار روح الأخوة والتسامح في النفوس لتصل من ذلك إلى اتحاد متين يوجّه الجهود والكفاءات إلى خدمة المصالح الحقيقية للوطن. وآخر جهودها ما قامت به في الأسابيع الأخيرة المتصلة بكتابة هذه السطور... وهي -وإن لم تصل إلى غايتها من جمع الكلمة- لم تياس من ذلك ولم تفشل وما زالت تفتحص الفرص لتجديد السعي في جمع الكلمة على الحق وتوحيد الأحزاب على المصلحة العامة للوطن. وهي تعتقد أن الاتحاد الذي تنشده الأمة وتعلق آمالها على جمعية العلماء في تحقيقه إذا لم يتم اليوم فسيتمّ غداً، والجمعية تعلن أنه ليس من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الأحزاب ولا من مقتضيات الذوق أن تشرح مساعيها للاتحاد في هذه الظروف.

ثانياً: يجب على الهيئات الداعية للانتخابات باسم الحزبية أن تجرد دعايتها من السب والقبح وجرح العواطف وإثارة

الأحقاد، وأن تبني تلك الدعاية على أشرف ما تبني عليه الدعايات في الأمم الحيّة وهو المبادئ والبرامج ووسائل تحقيقها. وعلى القادة والمرشحين أن لا يقولوا ولا يعملوا إلا ما يُبقي على الأخوة ويعين في المستقبل على جمع الكلمة ، وعلى عقلاء الأمة أن يُلزموا أولئك الدعاة عند حدود الاعتدال، ويُفهموهم أن في مكافحة الاستعمار ما يستتفد أقوال القائلين وأعمال العاملين. وليعلموا جميعاً أن هذه النقطة من أسس تربية الأمة تربية رشيدة. ثالثاً: يجب على الأحزاب التي تجعل رائدها مصلحة الوطن العليا أن تجري في الدورة الثانية على قاعدة متبادلة وهي أن تسلم الأقلية منهم للأكثرية وأن تعاونها على الفوز لكي يسدوا الطريق في وجه الحكوميين والانتفاعيين الذين لا يمثلون إلا أنفسهم.

رابعاً: يجب على الناخبين أن يقدروا هذه الانتخابات حق قدرها، وأن لا يستخفوا بها، ولا يقاطعوها، وأن لا يتخلف أحد عن الانتخاب، وأن لا يتأثر بتهديد الإدارة وتخويفها وليعلم أن إعطاء ورقته شهادة للوطن أو عليه. فليعرف أين يضع ورقته ولمن يعطي شهادته، وأن المقاطعة وإعطاء الورقة لغير الرجال العاملين هو تضييع لحقوق الوطن يعود عليه بأشأم العواقب.



خامساً: يجب على الأمة أن تميّز بين أصحاب المبادئ وأصحاب الأغراض والمنافع الشخصية، وأن تفرق بين من يقدمه حزب أو جماعة من الأمة وبين من يقدم نفسه. والواجب عليها بعد أن تميز هؤلاء من هؤلاء أن تعطي أصواتها لأصحاب المبادئ، وتنبذ الفريق المستغل المستعمر المفتون بكراسي النيابة لا ليخدم الأمة بل ليخدم نفسه. وقد جرّبت الأمة هذا النوع من النواب، ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين. وأن أخزى الرجال رجل يتوصل إلى النيابة عن الأمة بوسائل سخيفة وأوراق مسروقة وحرّيات مغصوبة.

سادساً: يجب على الأمة أن تحذر كل الحذر من المرشحين المستقلين، فإن هذا الوصف خداع يلوذ به كل حكومي وينتحله كل انتقاعي ولا يصدق منه إلا القليل وإذا وجد من هذا القليل مترشح فأهل دائرته أعلم به: فليستوتقوا منه ومن صلاحيته وخدمته للمصلحة الوطنية.

أيتها الأمة... إننا نعرف الإدارة الجزائرية الاستعمارية. ونعرف أنها لم تتغير شيئاً من عاداتها القديمة. ونعلم أنها تجهد جهدها لتقييم من هذا الانتخاب دليلاً على أن نواب الجزائر لا يطلبون لها إلا الخبز والثياب، وأن هذا هو كل ما تطلبه الأمة

الجزائرية وكل ما تستحقه. فكذبى هذا الدليل بدليل يدحضه بحسن اختيارك للرجال ذوي المبادئ المطالبين بحقوقك السياسية المثبتين لاستحقاقك الحرية الكاملة التي ترفعك إلى المكانة العالية بين الأمم الحيّة.

عن المجلس الإداري

الرئيس

محمد البشير الإبراهيمي

وهناك شيء كثير مثل لهذه الفتوى الفقهية يتداولها طلاب العلم الشرعي، تتحدث عن حالات أخرى من حالات الضرورة في البلاد التي استعمرها الكفار، ولكن أوضح الفتاوى في الشأن العراقي الحاضر هي الفتوى التي أصدرها خلال الأيام الأخيرة كبير فقهاء أهل السنة والجماعة في العراق في صورة رسالة موجهة إلى الحزب الإسلامي العراقي وهيئة علماء المسلمين يجزم فيها بجواز، بل وجوب، الانخراط في العملية السياسية والترشيح، ويرى(ضرورة الاشتراك في الانتخابات النهائية التي تلي التصويت على الدستور)، وهو يتأول(أن السند الشرعي لهذه الضرورة نجده في نظام الجوار وأخذ الرسول ﷺ به، ونظام الجوار كان جزئية من النظام الكافر وهم المشركون في مكة، وقد

أخذ به الرسول ﷺ هو وأصحابه لأنه يحقق مصلحة شرعية،  
ودليل آخر على ذلك أن التتار عندما احتلوا بغداد: وافق العلماء  
على أن يعين الكافر لهم قاضياً على أن يُمكن من الحكم  
بالإسلام، ويستحسن الرجوع إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية  
رحمه الله، ففيه من التوضيح والتوسع الشيء الطيب (مجموع  
الفتاوى 30/357-358-359 , 28/396 , 20/55).

لذا فإن الانتخابات تقضي أن يكون للمسلمين نواب لهم  
صفة رسمية ومؤهلون لحمل المسؤولية التي تمكنهم من المطالبة  
بحقوق المسلمين، وأن يدفعوا شراً كثيراً قائماً وقادماً يحدق بأهل  
السنة.

إن المصلحة في ذلك هو درء مفسدة وجلب مصلحة  
نسعى للحصول عليها، لذا يستلزم التصريح والإعلان بهذه  
الضرورة وتفهم أهل السنة بهذا الموقف، لأن في ذلك دفع ضرر  
قائم ويتفاقم).

وفضيلته يطالب في رسالته هذه (أن ينشط أعضاء الهيئة  
والحزب الإسلامي في تبليغ أهل السنة وحمل أنفسهم على  
التسجيل في سجلات الناخبين من الآن في داخل العراق وخارجه،  
وأن يعلموا أن ذلك من الأمور الواجبة وليس من النوافل).

□ نعود ونقول: إن الحديث عن مشهد الأبرار في العراق إذ هم يستدركون على الافتيات الحاصل على حقوق أهل السنة، وعلى التقية لبلد الحضارة الأولى: إنما هو حديث مهم يمكن أن نعتبره هو المفصل الرئيس في خطة إنقاذ العراق وأهله من آلام الافتراق.

© وما من شك في أن نجاح العمل السياسي في العراق في هذه المرحلة إنما يستند إلى التشخيص الدقيق لطبيعة المشكلة، ووضع النقاط على الحروف يفيد في اختصار الجهد ويمنع الجدل، وهذا التشخيص كان عندنا مبكراً وحصل تعيين لمصدر الخطر الأول على العراق: أنه "الاحتلال الأميركي"، وما اقترن به من خطط تغيير فكري واجتماعي وتربوي، وذلك لأن طبيعة مواقفنا التفصيلية المرحلية إنما تكون تبعاً لهذا التشخيص، ولكي ندرك أهمية هذه التصورات الصحيحة في رسم السياسات فإنه ينبغي علينا أن نتذكر الموقف النقيض لنا لنعرف أحوالنا، والنقيض يتمثل بتصورٍ كرديٍّ وشيعيٍّ تلاقيا على فهمٍ آخر معاكس يجعل الاستتجاد بأميركا وطلب تدخلها ومعونتها هو محور سياستهما، وساغ عندهما الاتصال بعدو، والتنسيق مع كافر، وذهبا إلى واشنطن وطلبا مجيء القوات الأميركية إلى العراق، مع وعود

ببذل المعونة لها، فيكون من الأمر المنطقي أن تتبثق سياستهما من هذه النظرة المسوغة للتعامل مع أجنبي يعلمان أنه يُخادع ويستأثر بالغنيمة ويمتص دماء الشعوب ويُعطي قليلاً ليأخذ كثيراً، مع رعاية دائمة منه لمصالح إسرائيل، فشعارنا في تمييز خطر الاحتلال يجعل نقائص هذا السلوك عند الآخرين هو الخيار الطبيعي لنا، بحيث يمنح الأداء السياسي للحزب الإسلامي العراقي وفصائل الجهاد عامل الاستقرار والتناسق في الجزئيات، بسبب الرجوع إلى تعليل متقارب وتحليل واحد، وهو الأمر الذي جعل سياستنا تنطلق من فكر سياسي شرعي يلتزم عدداً كبيراً من الثوابت ويستأسر لها مهما كانت الظروف والنتائج، وعنصر التقوى في ذلك وافر وعميق بحيث أن رجل السياسة الدعوية تستولي عليه حساسية مفرطة ومشاعر من العفاف تجعله يتهيب سبعين مرة عند كل مفاوضة وحوار مع ممثلي الطرف الاستعماري، خشية أن يكون في ثنايا ما سيتفق عليه معهم تنازل عن حق أو لين لا يستطيع أن يجد له تخريجاً فقهياً واضحاً، بينما المتجاوز لثوابت الشرع من ساسة العراق لا يبالي، وتحوّلت قواعد التعامل السياسي عنده مع العدو الأميركي إلى قناعات تربوية تجعله ينظر إلى الكافر المحتل نظر الإعجاب ويجعله

قدوة ومثالاً أعلى، وزالت الحواجز النفسية تماماً، وذلك إيغالاً في المروق وطريقاً خطر يلغي الخصوصية الإسلامية ويقتفي الفكر الغريب.

© وبإزاء تشخيص الخطر الأميركي: يقودنا النظر الواعي إلى تشخيص خطر كبير ثانٍ يتمثل في خطة "الالتهم الصفوي للعراق وما يكمن خلفها من محركات تأرية جعلت المخابرات الإيرانية تنزل بقوة إلى ساحة العراق مستغلة الفراغ لتقوم بتصفية أهل السنة، وهي تلتقي في أدائها هذا مع الأداء الأميركي، خلافاً لما يفهمه الساذجون من كلام إعلامي يدّعي ويزعم التزاحم بين المصالح الإيرانية والأميركية، فإن ذلك صحيح في أمر مفاعل بوشهر النووي، وتريد أميركا تحقيق أمن إسرائيل عبر إيقاف عمله أو تدميره، أما تجاه العراق فإن السياسة الأميركية الإيرانية ملتقية تماماً، ولأن الجهاد صنعة سنية شريفة ينفرد بها الصف السني: فإن الانقضااض على الجهاد ومنابع الجهاد وبيئة الجهاد وروافد الجهاد صار صنعة إيرانية بالمقابل تمارسها عن طريق الوكالة المباشرة، أو من خلال تحريك فيلق بدر وميليشيات حزب الدعوة وعمليات البرق وأمثالها لتحقيقه.

© ومن الواضح أن عملية تشخيص هذين الخطرين لا تدفع نحوها عندنا مجرد فنون إعلامية، وإنما هي نابعة من أصل الحاجة العملية التي تبتغي توفير أمننا وعودة استقلالنا، وذلك يعني أن عملية التشخيص ينبغي أن تتلوهها سلسلة عمليات أخرى من التماس الوسائل والمواقف التي تدفع هذين الخطرين وتجليهما، وأساس ذلك التمكين للخيار الجهادي أن يجد له أنصاراً ورفداً وتأييداً في الساحة السنية، ومحاولة شيء من ذلك في ساحة التيار الإصلاحية الشيعية صعوداً إلى التحالف معه، وفي الساحة الكردية أيضاً رغم سطوة المشاعر القومية، لأن تجارب الساحة العراقية في بداية السنة الثالثة من حصول الاحتلال تفيد بأن أميركا تتوجع كثيراً من الضربات الجهادية، وخطابات الرئيس بوش تشير بصراحة إلى وجود حرج وحصول أذى في الصف الأميركي، لكنه يدعو جنوده إلى إبداء مزيد صبر وتضحية، والمشاهدة العيانية والأخبار المتجمعة من الثقات تفيد بتراجعات أميركية عديدة في ميادين المعارك خلافاً لظاهر البيانات المعلنة، فخلال الأيام العشرة السابقة لتموز تمت إبادة رتل من ثمان دبابات ومركبات قرب القائم، والخسارة الأميركية خلال ذلك من المارينز تزيد على السبعين من القتلى، وكان قد خرج أكثر من

مائتي مجاهد لخوض تلك المعركة، وتمت إبادة أربعة مركبات في طريق الثرثار من جهة الفلوجة، وفي القتلى مجندات إناث، وسقطت مروحية أباتشي بين التاجي والطارمية قتل فيها ضابطان وبعض الجنود، وتم تدمير همرات عديدة في شارع المطار والطريق السريع في بغداد، وحوادث متفرقة كثيرة في أنحاء العراق تترك انطباعاً جازماً لا مجال للشك فيه بأن الممارسة الجهادية قد تضاعفت في الصيف وازدادت إثخناً في العدو وحصل تطور نوعي في التخطيط، خلافاً لمن يظن أنها بدأت تفقد السلاح وتتناقص وأنها ستنتهي في وقت قريب، بل هذا الظن إنما هو جزء من الحرب النفسية التي تتقنها القوات الأميركية، وإنما تنظلي على داعية بعيد عن أجواء بيئة المقاومة، ومن يسمع يخل، والحكم على الشيء فرع من تصوره، والتصور ها هنا مبني على رؤية القنوات الفضائية المنحازة وقراءة الجرائد العميلة، ويجري ذلك عبر التعقيم الأميركي على أخبار المقاومة والتضييق على نوافذها الإعلامية، وما كان يليق بسني أن يعتقد في المقاومة عقيدة التعب وحصول الحرج في محيطها، لأن حرب الإشاعات هي خطة أميركية دائمة وتستعمل أميركا لها كل منافق يلوك لسانه الأراجيف باسم التحليل السياسي والرصد الإعلامي،



ويمكن أن نفهم هذا الموقف الأميركي في بث الأراجيف من خلال مزاعم بعض من لا قيمة له من العراقيين بأنه يفاوض الأميركيان نيابة عن المقاومة، وإنما أرادت أميركا بهذا الزعم إيجاد حالة فتور في الزخم الجهادي بعد تضاعفه، وفرض حالة اضطراب نفسي في صفوف المساندين للجهاد وفي البيئة السنية بعامة، والمفروض أن يخرج أهل السنة من ذلك بدرس تجريبي يعينهم على تمييز المناورات النفسية للعدو، ودرس تجريبي آخر يعظهم بأن الساحة السنية ليست ملائكية كلها، بل فيها من يُريد أن يتعاون مع العدو وينقذ سمعته، ولكن من رحمة الله أن هذا الصنف ينحصر في قلة أسرفت على نفسها، ووجدت نفسها معزولة هذه الأيام، وتريد أن تتركب المركب الأميركي لتحصيل فرصة جيدة لها، لكن الوعي الدعوي وانتباه المقاومة منع مثل هؤلاء الضعفاء من تسويق خدماتهم، لأن الصنفين الدعوي والجهادي التزما موازين الشرع، واتخذوا الفكر الإسلامي مرجعاً، فعاونهما ذلك على نقاء الصف وانفضاح الدخيل الذي يلوي عنقه نحو المارينز.

© إن اجتماع هذه الأوصاف معاً، واختلاط المشروع الطائفي الصفوي بالمشروع الأميركي، ورصد الأحزاب الشيعية لقواها

وإمكاناتها في خدمة المشروع الأميركي، بداية من أيام المعارضة، والذهاب إلى واشنطن إلى هذا اليوم الذي تمارس فيه ضرب المقاومة في حملات مشتركة مع المارينز، ومماثلة الأحزاب القومية الكردية لهذه المواقف: كل ذلك يجعلنا مرغمين على تصنيف الصراع في العراق على أنه صراع جبهة سنية ضد جبهة أميركية تستعين بالجهد الطائفي بدرجة أولى، وبجهد كردي بدرجة ثانية أخف، وذلك ينفي إمكانية تصنيف الصراع في المرحلة الراهنة على أنه صراع إسلامي علماني، لأن الكتلة العلمانية في المجتمع الشيعي العراقي أبدت وعياً ضد المشروع الشعبي الإيراني، والكثير من العناصر العلمانية السنية أبدت توبة، واقتربت من المعنى الإسلامي جداً، ثم الناظر بمنظار الواقع يجد أن أطرافاً علمانية مشتركة فيها الأنفاس السنية المختلطة بأكثرية شيعية يقودها إياد علاوي في تجمع العلماني: هي خصم للوجود الشعبي في الظاهر، مما يعني إمكانية التوافق في الأداء معها ضد من يزعم الالتزام بالإسلام ويُقدم التسهيلات لإيران، مع ما في ارتباط إياد بالأميركان من أضرار وسلبات.

© ونعود ونقول: إن هذا التوصيف الصحيح للعناصر الموجودة في الساحة العراقية، هو من الضرورة بمكان، لأن موقفنا إنما هو

تابع لهذا التوصيف، وكيفما يكون الوصف يكون الموقف والقرار، وإذا كان الخطر الإيراني مُحدقاً بالصورة التي ذكرناها، ثم خطر تَطَوُّر الفدرالية الكردية إلى استقلال، فإن هدفاً مركزياً ينبغي أن نعتقده يكون هو الأهم والأولى في هذه المرحلة، ويتمثل في ضرورة إعادة بناء الجيش العراقي على أسس حيادية، ووضع مهمة الحفاظ على وحدة العراق ومنع تقسيمه غاية رئيسة له، ومثل هذا التكليف للجيش يعني ضرورة بنائه حسب الكفاءة الحرفية بعيداً عن الطائفية والقومية، واختيار قياداته بمعيار الاحتراف المهني العسكري فقط، مع توفر التدين والإيمان، ومنح عناصر الجيش القديم من أهل السنة فرصة استلام مراكز قيادية فيه تمنع الانحياز وتضمن بُعده عن السياسات الحزبية، ومثل هذا الهدف يوجب علينا أن نُثير قضيته بشكل أصولي مدروس لدى الإدارة الأميركية، حتى لو كانت سلطة الاحتلال مستمرة، ولا ننتظر الجلاء، لأن المنطق السياسي والإداري يميل إلى تصويب مطالبنا، والعناصر اليهودية الصهيونية في الإدارة الأميركية هي التي ضغطت من أجل تدمير الجيش العراقي السابق رعايةً لإسرائيل، وليس كل رجال الإدارة الأميركية، ثم في نفس الوقت ينبغي أن نتوجه إلى المقاومة العراقية بخطاب واع يجعلها تُمَيِّز

المكاسب الإيجابية الكثيرة من وراء وجود مثل هذا الجيش الحيادي المحترف، ومن ثم أن توافق المقاومة على انخراط المخلصين في هذا الجيش من الضباط والمراتب الأخرى، وعدم التهديد بقتلهم أو الظن بأنهم خونة، وقد طال الجدل في ذلك، وما كان ينبغي له أن يطول، ولهذا كانت النتيجة بناء جيش منحاز، وفرصة الاستدراك موجودة، وتحديد الشرطة له منطوق مثيل.

□ وإعادة تكوين الجيش المحايد: أمنية ليس لها ضامن، ونحن ندرك ذلك، وليس في الأمر خيال، ولكن تقديرنا يُشير إلى أن الآثار النفسية لمطالبنا الحقّة في الحفاظ على وحدة العراق عبر جيش وحدوي محترف ستتقلب إلى إيجاد آثار إيجابية عديدة تتقلب إلى تيار سياسي يتخذ من المشاركة في عملية الانتخابات البرلمانية القادمة أواخر سنة 2005 الوسيلة لرفد وإسناد هذه الأمنية وتحقيقها في عالم الواقع، وتحصيل إنجازات أخرى بموازاتها، من مثل تحجيم الوجود الطائفي، وإجلاء المُحتل والحفاظ على المصالح النفطية والاقتصادية، واستتباب أمن الناس وإطلاق الحريات، وهذا النمط من التفكير المنهجي السياسي وانتظار تحوّل المطالب الواعية إلى تيارات سياسية ضاغطة هو الذي سوّغ للحزب الإسلامي العراقي التفكير الجريء

بأن ينزل إلى الميدان السياسي في هذه المرحلة عبر دخول الانتخابات البرلمانية كأكبر كتلة منظمة في الوسط السني العراقي، ولهذا يكون من اللائق أن نفتح باب دراسة هذه الخطة الانتخابية والتماس وجوه الإيجاب فيها، لتتميتها، ثم إدراك وجوه السلبيات، لعلاجها، وما هو أصعب من هذه الدراسات والتخطيطات: وضع المنطق الذي بموجبه نستطيع إقناع رجال الجهاد بصواب تفكيرنا السياسي هذا، من أجل الوقوف معنا مُساندين، أو تركنا نجتهد في تحصيل المصالح دون معارضة تؤدي إلى تحجيم فوزنا، وصد بعض المناطق السنية عن رغبتهم في التصويت يوم الانتخاب، وكانت خطة الجهاد في إشغال الانتخابات السابقة لها ملاسبات وظروف خاصة منحتها ما تحتاجه من تصويب، وحين درس أهل السنة آثار خطتهم التي انتهت إلى الانسحاب من الانتخابات: وجدوا أنفسهم أنهم كانوا قد أصابوا في ذلك، وهم اليوم غير آسفين على غيابهم، لأن غيابهم تولد منه فراغ أقام أنواعاً عديدة من المعاني الاعتراضية على الانحياز الأميركي والإيراني للجهات الطائفية، ولكن الظروف الآن تتبدل، وسيكون البرلمان القادم طويل المدة وقد تنسحب أميركا نهائياً، مما يعني أن المعادلات السياسية ومن ثم

الانتخابية قد تبدلت ونتج ظرف جديد يوجب على الخط الجهادي أن يُراعيه وأن يتفهم نوايا وحاجات الخط السياسي القائم بالتضييق على سمعة الاحتلال وفضحه وتجميع الجهود السلمية المحلية والعالمية لمعارضته وإجلائه، مما يُتيح لعقول التخطيط الجهادي مراجعة النفس والميل إلى إنفاذ حقائق الواقع الجديد وتبديل السياسات وإبداء مرونة كافية هي واجبة للتكيف مع معطيات تطور الحالة السياسية العراقية، ولعل البعض يظن أنه أمام خيارات ضيقة حادة، وأن عليه أن يختار بين سياستين فقط: إما السياسة المبدئية التي تلتزم الثوابت الشرعية، أو ما يظن أنه من ثوابت القضية العراقية المستنبطة من تصنيف فرقاء الساحة إلى رافض للاحتلال ومتعاون، ومنتم إلى مجموعة الدول العربية وأمنها الاستراتيجي بمقابل شعوبي يُنفذ الطموحات الصفوية، أو اللجوء إلى خيار عملي يُراعي المصالح بتوسع ويستجيب لضغوط الواقع على طريقة المفهوم الغربي في "البراغماتية"، والدراسة الفاحصة للموقف لا تجعلنا نميل إلى إقرار هذا الافتراق القاسي بين الخيارين، بل المزج بينهما وعلى درجات ربما يكون هو الأصوب، والأصل هو اللجوء إلى تعفف وسمو واستعلاء، وفقاً للطريقة الأخلاقية الدعوية التي أنتجت أبطال المواقف الحاسمة

ضد الظلمة والمستعمرين، والتي صارت سيرهم أغنيات وأناشيد على لسان جيل الدعاة الحاضر، لكن فقه الضرورات واجتهادات سد ذرائع المفاسد تميل بالسياسي المسلم العراقي نحو المرونة والاستثناء واللجوء إلى إفتاء مازج بين العزيمة والرخصة يحاول المناورة أمام الهجمة الطائفية بتخطيط يكسب الوقت ويؤدي إلى تحييدها وتقويت الفرصة الكبرى التي أوصلتها الأيام لها بعد دهر طويل من الإعداد البطيء، ويكون ذلك على خلفية استنتاج نحمله وقناعتنا به شديدة، مفاده: أن الفرصة التي برزت للطائفيين وأتتهم في ثانيا ملاسبات الاحتلال الأميركي للعراق إنما هي فرصة فريدة من نوعها ليس من السهل أبداً ورودها مرة أخرى لهم، وإذا تم الجلاء فإنها ستنتهي وتجعل الوجود السني يُقابل الوجود الطائفي وجهاً لوجه وبأداء هو أقرب إلى التكافؤ بعد أن يرحل العنصر الذي تسبب بالترجيح وأتى من وراء البحار، وتتأكد هذه الفراسة أكثر بالدرس المستفاد من فوز الرئيس الإيراني أحمد نجاد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإنه وإن انتمى إلى الخط الخميني المتشدد إلا أنه يُعتبر من القيادات الوسيطة الثانوية التي لا تمتاز بنفس مهارة وصلابة قيادات الخط الأول، والمصادفات وحدها هي التي جعلته يسحب البساط من تحت

أقدام الثعلب الماهر والسياسي البارع رجل الأعمال القوي رفسنجاني، لذلك يكون من المتوقع جداً أن يُبدي من الأداء الضعيف ما يجعل الخطة الصفوية ترتبك في العراق، وما يجعل أميركا تزيد من ضغوطها على إيران، وبخاصة أن الضغوط التي يوجهها الكونغرس ضد بوش لتجبره على الانسحاب تحمل في ثناياها أيضاً بوادر التضيق على اللوبي الصهيوني الأميركي الذي بات من الواضح جداً لرجال الكونغرس أنه هو الذي أقحم أميركا في الغزوة العراقية الفاشلة، وأنه هو الذي أغرى الإدارة الأميركية خلال سنتين بعد الحرب وسنة ثالثة قبل الحرب باحتضان ومساعدة المشروع الصفوي الشعبي نظراً لما يُقدمه من إسناد لخطة الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي.

© إن هذه القناعات هي من الأهمية بمكان في توجيه القضية العراقية في مرحلتها هذه التي تسبق الجلاء، وإن رجال المقاومة العراقية الباسلة مطالبون بأن يطيلوا الإنصات لمثل هذا المنطق السياسي التحليلي، وأن يتحولوا عن موطن الجمود والقرارات اليباسة الجامدة التي لا تراعي المتغيرات من حولها، وإنهم قد أبدوا مهارة فائقة في الفن القتالي، وأبدعوا في النكاية بالمارينز، ومن اللائق أن يكشفوا عن إبداع آخر في التقدير السياسي، وأن



يُدرِّكوا أن الانتخابات القادمة هي المحور الذي تدور من حوله محاولات الانفلات من المكر الشعبي، وأن يجعلوا من المزاحمة السُّنية داخل البرلمان وفي أروقة الوزارات وصفوف الجيش أساساً في تسريع جلاء الغازي، والرد المنظم التخطيطي على التدخل الإقليمي، ومد الأذرع التحالفية مع التشيع العروبي ومع التيار العلماني في الأرض الشيعية، ومع التيارات الكردية المتضايقة من وضع جميع البيض الكردي في السلة الأميركية على الطريقة الطالباوية السعودية، وقد أخرجتنا هذه الطريقة جداً، لأنها ملحاحة في استثمار التسهيلات الأميركية لتمير المعنى الأقصى للفدرالية الذي هو استقلال مُبطن، وفي ترداد معنى قدسية كركوك، والجمهور السُّني حساس جداً إزاء هذين المطالبين الكرديين، ولذلك تكون المشاركة السُّنية في الانتخابات بين نارين: نار الغضبة الكردية إذا لمس الأكراد منا فتوراً تجاه الفدرالية وكركوك، ونار التشدد السُّني الذي أجفله السياسات الكردية المتصافحة المتصالحة مع الوجود الأميركي، وليس بإمكاننا أن نحل هذه المعضلة إلا من خلال مزيد فهم يُديه الأكراد للوضع الحرج الذي يعيشه أهل السنة إزاء المشروع الصفوي، ولكن من أين نأتي بهذا الفهم وقد استبدت المشاعر القومية الاستقلالية

بالأكراد؟ مع أن الفهم الواقعي لطبيعة المرحلة والمعادلات الإقليمية ينبغي أن يجعلهم يُعيدون الحسابات وأن يؤدوا دورهم السني في الإسناد ضد المشروع الإيراني الانتقافي على قضيتهم، والتفويض لنتائج تحالفهم مع قائمة الائتلاف تشير إلى حصول مثل هذا الائتلاف لو كانوا يعلمون، وإذا زعموا أنهم شعروا بذلك وعلموا فإن الحال يقتضي منهم التحول إلى مطالب واقعية في هذه المرحلة تكون أكثر قبولاً لدى العرب السنة ولدى الدول الإقليمية، ونظن أن التيار الوسطي الكردي والتيار الإسلامي الكردي هما أوعى لمنطق الهبوط بسقف المطالبات الكردية إلى مستوى مقبول يمكن أن تتعامل معه الأطراف الأخرى ذات الحساسية المفرطة.

© وفي الظن الراجح أن تفعيل خطة "الواقعية الكردية" يمكن أن يكون في مرحلة ما بعد الانتخابات لاقبلها، وذلك لأن فنون التعامل السياسي تميل بالأطراف السنية إلى النزول في قوائم انتخابية مستقلة، ثم بعد قراءة خارطة الفوز لجميع القوائم تكون توجهات التحالف، بمفهوم مرن، لكنه يُراعي الثوابت ومصادر الخطر، وينزل بالخطر العثماني أو بالخطر القومي إلى المرتبة الثانية، ويجعل الخطرين الأميركي والإيراني يحتلان المرتبة

الأولى، وهذا يعني أن الاستمرار أمر أصعب من مُجرّد الفوز وأن المهارة في اختيار الحليف هي المهارة العظمى، بحيث نتملص من ابتزازٍ موتورٍ أو ملحاح، وخلال ذلك ينبغي أن ينزل الحزب الإسلامي بثقله الكامل في العملية الانتخابية، والأمر يحتاج إلى تنسيق كامل بينه وبين التيارات السلفية والصوفية، وفصائل أهل السنة كلها والتجمعات الوطنية والمواقف العشائرية المستمدّة من معدن الأصالة ونقاء المحركات الدافعة لها التي لم تلوثها الأحابيل التي تُحاك في دهايز السياسة، والتي سيسندها أيضاً الوعي التخطيطي والشوروي الذي بدأ ينمو بسرعة في أوساط جمعيات المجتمع المدني وجمهور المثقفين المساند لأعمالها بعدما اكتشفوا المخاطر الكامنة في سياسة الأحزاب الطائفية ومجازفاتها التي تجعل تقسيم العراق خطراً قريباً، وإن أهم ما أدركه هذا الجمهور المثقف ومجموعة القيادات العشائرية ورجال التيارات الوسطية: أن المقاومة العراقية أصبحت حقيقة واقعة تتعامل معها الإدارة الأميركية، وترغب أن تتفاوض معها، بما كان لها من أثر ضاغط رضخت له مجبرة بصورة تسقط معها جميع أنواع المنطق القانوني والسياسي التي كمنت خلف خطط البرق في مقاومة المقاومة، وكتلة أهل السنة اليوم تميز انكشاف

ظهر الجيش الأميركي والتواء خاصرة الإدارة الأميركية وظهور الفرصة للاعتراف بالحملة الجهادية، وفي ظرف كهذا: ربما يستحسن للحزب الإسلامي بصفته أكبر تجمع معلم في الأوساط السنية: أن ينوب عنها بفتح قنوات اتصال صريح برجال السياسة الأميركية ومواطن صناعة القرار وبالخطوط الأوربية المهمة بالشأن العراقي، بعدما نجحت مساعيه في الأمر بالمعروف العراقي، والنهي عن المنكر الأميركي البريطاني الإسرائيلي الإيراني، وهو مطالب اليوم المضي في خطة التقدم بمطالب جريئة تسير بموازاة الجهاد، وأن تظهر منه إشارات صريحة إلى الأنماط التخريبية للمشروع الشعبي، على طريقته في الجمع بين الانتصار لحقوق أهل السنة، وللمستضعفين عموماً، وحفاظه على هويته العراقية العامة، ويليق به أن يمضي قُدماً في فضح المنحى الموتور المستولي على التخطيط الأمني لحكومة الجعفري التائهة التي استثمرت سكوت الحكومات العربية الغافلة، التي لم يعد ينفع معها إيقاظ، واستمرت تُساير السياسة الأميركية طواعية..... أو كرها.

فاعلم المجاهد الحر الأبى يضيفُ إلى بطولته القتالية بطولَةَ التماس الوعي التجريبي والفهم الواقعي وفهم ضرورة

الممارسة السياسية، وعدم احتكار الحق في القول والرؤية  
والاجتهاد... لعل...

ولعلّ بطل الضغط السياسي يوقنُ بالمقابل أن وجود  
الذراع الجهادي القوي الضارب يجعلُ طريقهُ أصوب وأسرع...  
لعل...

ولعل حقيقة التكامل بين الأداء الجهادي والأداء  
السياسي تكونُ هي الاكتشاف الفذ في خلال العام الثالث  
للاحتلال...

وتكونُ هي الشمس الساطعةُ في آفاق المؤمنين..  
وفي كل من يستنير بشعاعها اللامع خيرٌ وبركة...  
ودارُ الثقات..... رحبة □□□